فلسطين
حارسة الحقيقة
FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة

الثلاثاء 17 ذو القعدة 1447هـ 5 مايو/ أيّار Tuesday 5 May 2026 | العدد 6380 | 8 صفحة | WWW.FELESTEEN.PS

«الشعبية»: دعوات اقتحام الأقصى تصعيد خطير ومحاولة لفرض واقع تهويدي بالقوة

غزة/ فلسطين:
حذّرت "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" من تداعيات الدعوات التي أطلقتها مجموعات إسرائيلية لاقتحام المسجد الأقصى يوم الجمعة المقبل، عادَّةً أنها تمثل تصعيدًا خطيرًا يندرج ضمن مخططات فرض الأمر الواقع وتفجير الأوضاع في مدينة القدس وعموم الأراضي الفلسطينية.
وقالت الشعبية في تصريح صحفي أمس: إن هذه الدعوات، 2

حماس: ما تتعرض له الأسيرات في سجن «الدامون» جرائم حرب تستوجب تحركًا عاجلًا

غزة/ فلسطين:
أكدت حركة المقاومة الإسلامية حماس أمس، أن ما تتعرض له الأسيرات الفلسطينيات في سجن "الدامون" الإسرائيلي من عمليات قمع وتعذيب وحشي متصاعدة، يمثل جرائم حرب لا يمكن السكوت عنها، مشددة على ضرورة التحرك العاجل وتفعيل كل وسائل الضغط على الاحتلال للدفاع عن الأسيرات والأسرى بكل السبل. 5

3 شهداء وإصابات في تصعيد إسرائيلي متواصل وخروقات جديدة للهدنة في غزة

غزة/ تامر قشطة:
استشهد ثلاثة مواطنين فلسطينيين وأصيب آخرون، أمس، من جراء قصف وإطلاق نار نفذتهما قوات الاحتلال الإسرائيلي في مناطق متفرقة من قطاع غزة، في استمرار واضح للخروقات المتكررة لاتفاق وقف إطلاق النار، وسط تصعيد عسكري يشمل القصف المدفعي والطائرات المسيّرة واستهداف المدنيين.
وأفادت مصادر محلية لصحيفة فلسطين باستشهاد المواطن موسى سالم فتحي الأبيض (42 عامًا) في منطقة العطاطرة ببيت لاهيا شمال القطاع، إذ وصل جثمانه صباح أمس، إلى مستشفى الشفاء الطبي.
كما استُشهد الشاب أنس حمد في قصف إسرائيلي استهدف شقة سكنية في مخيم البريج وسط القطاع، إلى جانب إصابات في صفوف المدنيين.
وأضافت المصادر أن طائرة مسيّرة إسرائيلية استهدفت صباح أمس، منطقة "بلوك 10" في مخيم البريج بصاروخ واحد، ما أدى إلى سقوط شهيد وعدد من الجرحى، فيما سُجلت 3

الثوابتة لـ"فلسطين": «الخط البرتقالي» الاحتلالي بغزة يمتد لعمق المناطق السكنية ويفرض وقائع ميدانية جديدة

غزة/ نبيل سنونو:
قال المدير العام للمكتب الإعلامي الحكومي د.إسماعيل الثوابتة، إن المعطيات الميدانية تشير إلى أن الاحتلال لم يكتفِ بالإبقاء على ما يُسمى "الخط الأصفر" في غزة، بل عمل على توسيعه فعلياً إلى ما بات يُعرف بـ"الخط البرتقالي"، وهو نطاق أوسع وأشد تقييدا يمتد إلى عمق المناطق السكنية، ولا سيما في شمال القطاع ووسطه.
وأوضح الثوابتة لصحيفة "فلسطين" أمس، أن هذا التوسع يتسم بزيادة المساحات 5

مواطنون يتابعون هدم الاحتلال منزل المواطن راضي الجبارين شرق يطا جنوب الخليل أمس (فلسطين)

غياب الدعم العربي الرسمي شجع الاحتلال

معروف لـ "فلسطين": أيام ساخنة في الأقصى خلال مايو والقدس تعيش أخطر مرحلة

القدس- غزة/ نور الدين صالح:
حذّر الخبير في شؤون القدس د.عبد الله معروف من تصاعد متوقع في الانتهاكات بحق المسجد الأقصى خلال شهر أيار/مايو الجاري، مؤكداً أن مدينة القدس تعيش أخطر مرحلة في الوقت الحالي من حيث تصاعد الهدم منذ احتلالها عام 1967. 2

مليار شيقل لشق طرق استيطانية جديدة في الضفة الغربية وسط تصاعد غير مسبوق للاستيطان

الناصرة/ فلسطين:
صدَّقت حكومة بنيامين نتنياهو على تخصيص ميزانية تتجاوز مليار شيقل (نحو 270 مليون دولار) لتنفيذ مشاريع طرق استيطانية جديدة في الأراضي الفلسطينية بالضفة الغربية المحتلة، في خطوة تعكس تسارعاً لافتاً في وتيرة التوسع الاستيطاني. وذكرت صحيفة "هآرتس" العبرية 2

حلم الحج يتبدد... حجاج غزة يواجهون الألم والخذلان للعام الثالث

غزة/ محمد أبو شحمة:
خيبة أمل ثقيلة تخيّم على المئات من حجاج قطاع غزة، بعدما تلاشى أملهم في أداء فريضة الحج للعام الثالث على التوالي، مع استمرار القيود التي تحول دون سفرهم. وبين الانتظار الطويل والوعود غير المكتملة، يعيش الحجاج حالة من الحزن والخذلان، بعدما كانوا يعلّقون آمالهم على الوصول إلى الأراضي المقدسة وأداء أحد أركان الإسلام.
للعام الثالث، ينتظر الحاج محمد نصر 3

على أنقاض البيوت... عمال غزة ينبشون الركام بحثًا عن الحياة

غزة/ عبد الله التركماني:
مع انبلاج كل صباح في قطاع غزة، لا يتجه آلاف العمال إلى مصانع أو ورش أو مواقع بناء كما اعتادوا، بل يسيرون نحو ركام المنازل المدمّرة، حاملين أدوات بدائية وأملًا هشًّا بالبقاء. في مشهد يختلط فيه الغبار بذكريات البيوت، تحوّل الركام إلى مصدر رزق مؤقت، وساحة عمل قاسية تفتقر إلى أدنى شروط الأمان.
هنا، يعمل الرجال لساعات طويلة تحت الشمس، يفتّشون بين الحجارة عن لقمة 4

تقييد إدخال السيولة إلى غزة... أزمة نقدية تتفاقم وانتهاك لاتفاق باريس يفاقم الانهيار الاقتصادي

غزة/ رامي رمانة:
تواصل سلطات الاحتلال فرض قيود مشددة على تدفق العملات النقدية إلى داخل قطاع غزة منذ ما يزيد على عامين ونصف العام على التوالي، ما حوّل النقد الورقي من وسيلة تبادل 4

وقفة في غزة تطالب بإسقاط قانون إعدام الأسرى وحماية حقوقهم

غزة/ جمال غيث:
شارك مئات العمال، إلى جانب أهالي الأسرى وأسرى محررين، في مسيرة انطلقت أمس، من مفترق الاتصالات بمدينة غزة وصولًا إلى مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حيث نُظمت وقفة تضامنية رفضًا للإجراءات المتخذة بحق الأسرى والعمال، وفي مقدمتها المطالبة بإسقاط قانون إعدام الأسرى.
وردد المشاركون، خلال الوقفة التي جاءت بدعوة من الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين وبالتنسيق 5

مواطنون يشاركون في وقفة تضامنًا مع الأسرى بغزة أمس (تصوير/ محمود أبو حصيرة)

جرائم كشفت عجز قوانين حرية الصحافة عن توفير الحماية لهم

صحفيو غزة... أصواتٌ لا يمكن إسكاتها ورسائل تُكتب بالدم

غزة/ يحيى اليعقوبي:
واجه الصحفيون في غزة خلال عامي الإبادة ظروفا قاسية في أثناء تغطيتهم للأحداث، فلم يعملوا في بيئة محفوفة بالمخاطر فقط، بل كانوا على سلم الأهداف، مع غياب قوانين الحماية الدولية التي يفترض أن تكفل سلامة الصحفيين، والتي كشف الواقع في غزة عن عجزها عن ردع الانتهاكات أو توفير مظلة أمان حقيقية، ما يعكس فشلا في تطبيقها ومحاسبة الاحتلال، ما جعل الصحفيين مكشوفين أمام الاستهداف المباشر والخطر الدائم.
وبالرغم من الاستهداف المتواصل والتحريض والتهديد، لم يترك الصحفيون ميدان التغطية 7

خرج ولم يعد... مؤمن أبو جزر في عداد المفقودين منذ أكتوبر 2024

غزة/ مريم الشوبكي:
تحوّلت رحلة قصيرة لجلب بعض الأغراض الشخصية إلى لغز مفتوح على المجهول، بعدما اختفى الفتى مؤمن أبو جزر دون أي أثر، تاركًا عائلته في مواجهة انتظار ثقيل وأسئلة بلا إجابة. فمنذ خروجه في أكتوبر/تشرين الأول 2024، لم يصل أي خبر عنه، في واحدة من عشرات قصص 7

الظهر 12:39 | العصر 4:18 | المغرب 7:28 | العشاء 8:52 | فجر غد 4:14 | الشروق 5:53
القدس 17:10 | رام الله 18:10 | يافا 19:13 | غزة 20:14 | الناصرة 19:12
دولار أمريكي= 2.94 شيقل | دينار أردني= 4.03 شيقل

غياب الدعم العربي الرسمي شجع الاحتلال

معروف لـ "فلسطين": أيام ساخنة في الأقصى خلال مايو والقدس تعيش أخطر مرحلة

القدس- غزة/ نور الدين صالح:
حذّر الخبير في شؤون القدس د.عبد الله معروف من تصاعد متوقع في الانتهاكات بحق المسجد الأقصى خلال شهر أيار/مايو الجاري، مؤكداً أن مدينة القدس تعيش أخطر مرحلة في الوقت الحالي من حيث تصاعد الهدم منذ احتلالها عام 1967.
وقال معروف لصحيفة "فلسطين" أمس، إن شهر مايو سيتضمن عدة جُمع ستكون ساخنة، إذ تسعى خلالها منظمات الهيكل إلى تعويض ما فاتها من اقتحامات خلال فترة إغلاق الأقصى التي استمرت أربعين يوماً تزامناً مع "عيد الفصح" العبري.
وأوضح أن هذا الشهر يحتوي على أيام جُمع تتزامن فيها أعياد يهودية، وهو ما ستعمل منظمات الهيكل على استغلاله لتكثيف الاقتحامات للمسجد الأقصى ومحاولة تكريس واقع جديد فيه، تتضمن أداء طقوس تلمودية في محاولة لاستفزاز مشاعر الفلسطينيين.
ومن أبرز المناسبات اليهودية، وفق معروف، ما يُعرف بـ"عيد الفصح الثاني" الذي وافق 1 أيار، أما الثانية فهي ما تُسمى "يوم القدس" الذي يوافق 15 مايو، وهي ذكرى احتلال القدس عام 1967، إذ تعد هذه المناسبة من أبرز الفعاليات القومية لدى الاحتلال وتشهد عادة اقتحامات واسعة للأقصى.
ونبّه إلى دعوات أطلقتها منظمات الهيكل لتمكين المستوطنين من رفع العلم الإسرائيلي داخل الأقصى، إلى جانب مطالبات سياسية بالسماح بالاقتحام حتى في يوم الجمعة.
أما المناسبة الثالثة، فتأتي يوم الجمعة 22 أيار/مايو، تزامناً مع "عيد الأسابيع" التوراتي، والذي يُعد من أعياد الحج الثلاثة في الموروث الديني اليهودي، ورغم تراجع مكانته لصالح "يوم القدس"، إلا أنه لا يزال يشكل محطة إضافية لمحاولات الاقتحام وتقديم القرابين داخل الأقصى.
وأكد أن تزامن هذه المناسبات مع أيام الجمعة، التي يُغلق فيها باب الاقتحامات رسمياً، قد يدفع الجماعات المتطرفة إلى تكثيف اقتحاماتها في أيام الخميس السابقة لها، باعتبارها "أيام تعويضية".
ودعا معروف إلى ضرورة اليقظة والتواجد المبكر في المسجد الأقصى خلال هذه الأيام الستة (الخميس والجمعة)، لمواجهة محاولات فرض التقسيم الزماني والمكاني، ومنع إدخال القرابين أو تحويل المسجد إلى ساحة للفعاليات الاستيطانية.
كما شدد على أهمية الحراك الشعبي والإعلامي لتسليط الضوء على ما يجري في المسجد الأقصى، ودعم صمود المرابطين فيه، في ظل ما وصفه بمحاولات متواصلة لفرض واقع جديد في أحد أهم المقدسات الإسلامية.

تصاعد الهدم

في السياق، أكد معروف تصاعد وتيرة الهدم بشكل كبير منذ بداية حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة، حيث شهدت مجزرة هدم كثيرة، حيث تم التركيز على حي سلوان الواقع جنوبي المسجد الأقصى".
وأوضح أن حي سلوان هو الخاصرة الجنوبية للأقصى والحامي الجنوبي لمنطقة المسجد، لذلك فهو مستهدف منذ زمن طويل، مستدركاً "لكن ذروة الاستهداف كانت في ظل الحرب الإسرائيلية سواء الإبادة المستمرة في غزة أو الحرب الإقليمية على إيران".
ورجّح أن تستمر انتهاكات الاحتلال ضد الأقصى بشكل متصاعد، لا سيّما أن الاحتلال بات يرى أن هذه الفرصة "ذهبية" ولن تتكرر كي يتمكن من حسم عدة قضايا في مدينة القدس، مثل المسجد الأقصى والسيادة عليه وقضية الوجود الفلسطيني في الاحياء المحيطة للأقصى والحاضنة الشعبية له من ناحية الشمال حي الشيخ جراح والجنوب حي سلوان.
وشدد على أن "الانتهاكات في مدينة القدس لا تكاد تنتهي، حيث أصبح المقدسي يعيش جحيماً حقيقياً، في ظل استمرار الاحتلال حيث بات لا يأمن على نفسه بالإضافة الى زيادة وتيرة الاقتحامات للمنازل".
وأضاف معروف "الاحتلال يفرض مخالفات بأموال باهظة على المقدسيين حيث ارهقتهم وحوّلت حياتهم إلى جحيم لا يُطاق، إضافة إلى منعهم من القيام بأنشطتهم اليومية الاعتيادية الخاصة بالجوانب الاجتماعية، عدا عن مخالفات ضد المحال التجارية في القدس".
وجدد التأكيد أن الاحتلال يسعى الى تحقيق عدة أهداف في الوقت الراهن، أبرزها تثبيت وقائع جديدة في مدينة القدس أهمها فصلها عن محيطها الفلسطيني في الضفة وتخفيض عدد السكان المقدسيين ودفعهم لمغادرة المدينة بشكل طوعي أو بالقوة.
ورأى أن الأهداف المرحلية التي يعمل عليها الاحتلال في هذه الآونة بالذات تتعلق بالمسجد الأقصى بشكل خاص وهي تثبيت إدارة جديدة للأقصى وهي سلطة الاحتلال بديلا عن دائرة الأوقاف الإسلامية.
أما على المدى البعيد، فيخطط الاحتلال للسيطرة الكاملة على مدينة القدس، ولكنه يحاول في الوقت الراهن الاستفادة من الظروف الحالية التي تعيشها المنطقة والاقليم للحصول على أكبر قدر ممكن من المكتسبات في المدينة المقدسة ريثما تتغير أوضاع الإقليم، وفق معروف.
كما انتقد غياب الدعم الرسمي في الوقت الراهن الناجم عن حالة الارباك التي تعيشها الأنظمة العربية والإسلامية المتخاذلة، مطالباً الأجهزة الرسمية والشعوب العربية بضرورة تحمل مسؤولياتها عبر تشكيل ضغط حقيقي على حكوماتها لكي تقوم بعمل سياسي ملموس على الأرض وليس مجرد احتجاجات في المحافل الدولية لإيقاف الانتهاكات الإسرائيلية.

"الشعبية": دعوات اقتحام الأقصى تصعيد خطير ومحاولة لفرض واقع تهويدي بالقوة

غزة/ فلسطين:
حذّرت "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" من تداعيات الدعوات التي أطلقتها مجموعات إسرائيلية لاقتحام المسجد الأقصى يوم الجمعة المقبل، عادّةً أنها تمثل تصعيدًا خطيرًا يندرج ضمن مخططات فرض الأمر الواقع وتفجير الأوضاع في مدينة القدس وعموم الأراضي الفلسطينية.
وقالت الشعبية في تصريح صحفي أمس: إن هذه الدعوات، الصادرة عما تُعرف بـ"منظمات الهيكل"، وبدعم من وزراء وأعضاء في "الكنيست" (البرلمان) الإسرائيلي، تشكل "تطورًا خطيرًا يستهدف المساس بالمكانة الدينية والتاريخية للمسجد الأقصى، خاصة مع اختيار يوم الجمعة لما يحمله من رمزية خاصة لدى المسلمين".
وأوضحت الشعبية أن "محاولة تنفيذ الاقتحام في هذا التوقيت تعكس توجهات الحكومة الإسرائيلية نحو ما تصفه بـ"حسم الصراع"، عبر فرض التقسيم الزماني والمكاني في المسجد الأقصى، وتغيير الواقع القائم فيه، بما يتعارض مع الوضع التاريخي والقانوني للمقدسات في القدس".
وأضافت أن "ما يجري في المدينة المقدسة لا يمكن فصله عن مجمل السياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية"، معتبرة أن "هذه السياسات تندرج ضمن سياق واحد يستهدف تقويض الوجود الفلسطيني وفرض وقائع جديدة على الأرض". وأشارت الشعبية إلى أن تزامن هذه الدعوات مع ذكرى ما يُعرف بـ"احتلال القدس" وفق التقويم العبري يحمل دلالات سياسية، ويهدف إلى تكريس ما وصفته بـ"السيادة بالقوة"، إضافة إلى إثارة التوترات الدينية في المنطقة.
وانتقدت ما وصفته بصمت المجتمع الدولي تجاه التطورات في القدس، معتبرة أن هذا الموقف يشجع "إسرائيل" على المضي في سياساتها.
ودعت، في المقابل، إلى تحرك دولي عاجل لوقف الانتهاكات التي تستهدف الإنسان الفلسطيني والأراضي والمقدسات.

مليار شيقل لشق طرق استيطانية جديدة في الضفة الغربية وسط تصاعد غير مسبوق للاستيطان

الناصرة/ فلسطين:
صدَّقت حكومة بنيامين نتنياهو على تخصيص ميزانية تتجاوز مليار شيقل (نحو 270 مليون دولار) لتنفيذ مشاريع طرق استيطانية جديدة في الأراضي الفلسطينية بالضفة الغربية المحتلة، في خطوة تعكس تسارعاً لافتاً في وتيرة التوسع الاستيطاني.
وذكرت صحيفة "هآرتس" العبرية أمس، أن هذه المشاريع تهدف إلى ربط المستوطنات القائمة والجديدة، وتعزيز البنية التحتية الخاصة بها، بما يرسخ وجودها على الأرض.
وبحسب بيان حكومي، ستُخصص في المرحلة الأولى نحو مليون دولار لإعداد المخططات وأعمال التصميم، على أن تُعرض هذه الخطط للمصادقة النهائية خلال 45 يوماً، في حين سيجري تمويل المشروع من مخصصات إضافية لميزانية وزارة المالية، دون الكشف عن المسارات الدقيقة لهذه الطرق.
ويأتي هذا القرار في سياق طفرة استيطانية غير مسبوقة منذ تولي حكومة نتنياهو مهامها أواخر عام 2022، حيث تعتبر الأمم المتحدة المستوطنات "الإسرائيلية" في الأراضي الفلسطينية غير قانونية بموجب القانون الدولي.
وتشير التقديرات إلى وجود نحو 750 ألف مستوطن في الضفة الغربية وشرقي القدس، في ظل سياسات تُتهم بالسعي إلى فرض وقائع جديدة على الأرض وتفتيت الجغرافيا الفلسطينية.
ويتزامن ذلك مع تصعيد ميداني متواصل منذ اندلاع الحرب على قطاع غزة في تشرين الأول/أكتوبر 2023، حيث كثّف جيش الاحتلال والمستوطنون اعتداءاتهم في الضفة الغربية، ما أدى إلى استشهاد أكثر من 1100 فلسطيني وإصابة نحو 12 ألفاً، إضافة إلى تنفيذ حملات اعتقال واسعة طالت آلاف الفلسطينيين، وفق بيانات رسمية.

تحليل: صعود ياسر عباس يعكس ترتيبات داخلية جديدة وتثير مخاوف "التوريث السياسي"

رام الله/ قدس برس:
أثار الظهور اللافت لنجل رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، وتصدره لعدد من المشاهد السياسية خلال الأيام الأخيرة، موجة من التساؤلات في الأوساط السياسية والإعلامية بشأن دلالات هذا الحضور وتوقيته، وما إذا كان يعكس توجهاً لإعادة ترتيب ملامح المرحلة المقبلة داخل مؤسسات السلطة.
ويرى محللون أن هذه التحركات لا يمكن فصلها عن سياق أوسع من الترتيبات السياسية الجارية، التي قد تمهد لمرحلة جديدة يُعاد فيها تشكيل مركز القرار، في وجود تحديات داخلية متزايدة وضغوط خارجية متصاعدة.
وفي هذا السياق، تتباين التقديرات بين من يعتبر صعود ياسر عباس خطوة مدروسة لإعداده لدور قيادي، ومن يرى فيه انعكاساً لأزمة أعمق تتعلق بطبيعة النظام السياسي ومستقبل انتقال السلطة.
بدوره، قال الكاتب والمحلل السياسي مروان القبلاني إن~ الظهور المفاجئ لياسر عباس في أكثر من مناسبة رسمية يشير إلى تهيئة لمرحلة جديدة يُتوقع أن يلعب فيها دوراً محورياً في رسم ملامحها.
وأضاف القبلاني، أن هذا الحضور الإعلامي المكثف يثير تساؤلات عديدة حول طبيعة النظام السياسي الذي تُدار من خلاله السلطة الفلسطينية، ومدى تقبل الشارع الفلسطيني لفكرة "التوريث السياسي"، التي شهدتها عدة دول عربية في تجارب سابقة.
وتابع أن هناك جملة من الأسئلة الجوهرية التي ما تزال بحاجة إلى إجابات واضحة، من بينها: هل يمكن إعادة تشكيل النظام السياسي بما يسمح بتمرير مبدأ التوريث؟ وهل يمتلك ياسر عباس القدرة على قيادة المرحلة المقبلة في ظل التحديات الكبيرة التي تتطلب تضافر الجهود وتعزيز وحدة الصف الفلسطيني؟
وأشار القبلاني إلى أن مجرد طرح هذا السيناريو للنقاش يعكس عمق الأزمة التي تعيشها السلطة الفلسطينية، خاصة في ظل عجزها عن معالجة الأزمات المتراكمة والتحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني وتمس حاضره وتهدد مستقبله.
من جانبه، رأى المحلل السياسي نبهان خريشة أن تكليف رئيس السلطة محمود عباس لنجله ياسر عباس بمهام رسمية، ومنحه صفة "مبعوث خاص"، يأتي في سياق تمهيد الطريق أمامه للترشح لعضوية اللجنة المركزية لحركة "فتح".
وأوضح خريشة أن فرص نجاح ياسر عباس قد تكون مرتفعة في حال قرر خوض الانتخابات، مرجعاً ذلك إلى ما وصفه بآليات انتخاب "غير مهنية" داخل الحركة، لا تستند بشكل كامل إلى نظامها الداخلي.
وأشار إلى أن ياسر عباس لا يمتلك ثقلاً تنظيمياً داخل قواعد "فتح"، كما لا يحظى بشعبية واسعة في الشارع الفلسطيني، واصفاً دخوله إلى العمل السياسي بأنه انتقال مفاجئ من عالم الأعمال إلى الساحة التنظيمية.
وأضاف أن دخول رجال الأعمال إلى العمل السياسي أمر ممكن، لكنه يتطلب "تدرجاً ومقدمات"، معتبراً أن ما يجري في حالة ياسر عباس يتجاوز هذا المسار التقليدي.
ولفت خريشة إلى أن تولي ياسر عباس ملفات خارجية، من بينها الملف اللبناني، إلى جانب زياراته لمقار رسمية في رام الله، يعكس توجهاً لمنحه حضوراً سياسياً متقدماً داخل مؤسسات الحركة.
كما أشار إلى أن طبيعة الاستقبالات الرسمية التي حظي بها تدل على وجود تسهيلات واضحة في تحركاته، معتبراً أن هذه الخطوات تندرج ضمن ترتيبات أوسع لإعادة تشكيل المشهد القيادي داخل الحركة.
ويُشار إلى أنه في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها المشهد السياسي الفلسطيني، برز اسم ياسر عباس مؤخراً في واجهة الأحداث من خلال حضوره المتكرر في مناسبات رسمية وتوليه مهام ذات طابع سياسي ودبلوماسي، ما أثار موجة من التحليلات والتكهنات حول دوافع هذا الظهور وأهدافه.
وفي سياق متصل، كشفت مصادر عربية وفلسطينية أن السلطة الفلسطينية، بقيادة الرئيس محمود عباس، تجري مفاوضات لإقناع جنوب أفريقيا ودول متحالفة معها بسحب شكواها ضد "إسرائيل" من محكمة العدل الدولية، المتعلقة باتهامها بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة، مقابل الإفراج عن أموال عائدات الضرائب (المقاصة) المحتجزة لدى الاحتلال، وعدم الممانعة في صعود ياسر عباس إلى سلم القيادة الفلسطينية.
وأكدت وسائل إعلام أوروبية عن صحة هذه المفاوضات والتي وُصفت بالمتقدمة، وتجري بمشاركة 13 دولة وسيطة، معظمها غربية، بهدف أن يطلب عباس رسمياً من جنوب أفريقيا والدول المنضمة للدعوى، منذ نهاية عام 2023، سحب الشكوى من أمام محكمة العدل الدولية.
وقال مصدر فلسطيني إن ّعباس أثار أيضاً مسألة المؤتمر الثامن لحركة "فتح"، المزمع عقده هذا الشهر في رام الله، مطالباً بعدم ممانعة الإدارة الأمريكية تعيين نجله ياسر عباس عضواً في اللجنة المركزية للحركة، وتسليمه مهام قيادية رسمية بعد انعقاد المؤتمر.
وأوضح المصدر أن هذه المفاوضات يشرف عليها مكتب عباس، بمشاركة المستشار الدبلوماسي للرئيس مجدي الخالدي، ورئيس جهاز المخابرات العامة اللواء ماجد فرج، إلى جانب ياسر عباس.
وكان قد أصدر رئيس السلطة محمود عباس قراراً بتحديد موعد انعقاد المؤتمر العام الثامن لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" في مدينة رام الله بتاريخ 14/05/2026.
ويُنظر إلى المؤتمر الثامن للحركة باعتباره محطة تنظيمية مهمة، حيث سيشهد إعادة انتخاب الأطر القيادية، بما في ذلك اللجنة المركزية، والمجلس الثوري، والمجلس الاستشاري، إضافة إلى ممثلين عن الأقاليم والكوادر التنظيمية المختلفة داخل الوطن وخارجه.
ويأتي انعقاد المؤتمر في ظل سياق سياسي حساس، مع تزايد الحديث حول مرحلة ما بعد محمود عباس، واحتمالات بروز قيادات جديدة داخل الحركة.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007
المقر الرئيسي: غزة - شارع الوحدة
مفترق ضبيط - برج الجوهرة - الطابق الثالث
مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأمراء
1700900800
2885990
00970597308096
WWW.FELESTEEN.PS
بريد عام info@felesteen.ps
أخبار edit@felesteen.ps
Fax : 2886127
إعلانات adv@felesteen.ps
Fax : 2886285
فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007

"الديمقراطية": تجاهل الكارثة الإنسانية في غزة يحـــوّل المفاوضـــات إلى أداة ابتــزاز

بيروت/ فلسطين:

دعت "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين" إلى وقف ما وصفته بـ"حرب الإبادة الإنسانية" التي تواصل دولة الاحتلال الإسرائيلي شنّها على قطاع غزة، مشددة على ضرورة الانتقال العاجل إلى مرحلة التعافي وإعادة الإعمار، بعيدًا عن الشروط والتفسيرات الإسرائيلية المرتبطة بخطط وقف إطلاق النار.

وأكدت الديمقراطية في بيان صحفي أمس، أن "إغراق مباحثات القاهرة بين الوسطاء وفصائل العمل الوطني الفلسطيني بسلسلة من القضايا السياسية والأمنية، دون إعطاء الأولوية للكارثة الإنسانية المتفاقمة في القطاع، يشكّل خطرًا حقيقيًا على مصير نحو مليوني فلسطيني فقدوا منازلهم ومصادر رزقهم، في ظل أعداد كبيرة من الضحايا بين شهداء وجرحى".

وأشارت إلى أن "آلاف الأطفال في غزة باتوا أيتامًا نتيجة الحرب، بينهم أكثر من خمسة آلاف طفل فقدوا والديهم، إلى جانب آلاف آخرين فقدوا أحد الوالدين، ما ينذر بمستقبل غامض لجيل كامل يعيش في ظروف إنسانية قاسية تفتقر إلى الحد الأدنى من مقومات الحياة الكريمة".

ورأت أن "تجاهل هذا الواقع الإنساني والانشغال بملفات تفاوضية متعددة في آن واحد يمنح الاحتلال فرصة لتحويل المفاوضات إلى أداة ابتزاز سياسي، بدلًا من أن تكون مدخلًا لوقف العدوان وتخفيف معاناة السكان".

وفي سياق متصل، اعتبرت الديمقراطية أن "تعطيل قوات الاحتلال دخول اللجنة الوطنية لإدارة قطاع غزة يعكس نوايا واضحة لإبقاء القطاع في حالة فراغ إداري وخدماتي، بما يعيق تنظيم الأوضاع الداخلية وتأمين الخدمات الأساسية للسكان".

وأضافت أن "هذا التعطيل يهدف إلى إبقاء القطاع ساحة مفتوحة للتدخلات السياسية والأمنية الإسرائيلية، بما يشمل إعادة رسم ما يُعرف بـ"الخط الأصفر"، وتوسيع نطاق السيطرة، فضلًا عن تغذية الانقسامات الداخلية عبر دعم مجموعات مرتبطة بالاحتلال".

وشددت الديمقراطية على أن المدخل الأساسي لتنفيذ أي خطة تتعلق بقطاع غزة، بما في ذلك المبادرات المطروحة والقرارات الدولية، يكمن في "الإسراع بإدخال اللجنة الوطنية إلى القطاع، وتفعيل المؤسسات الرسمية الفلسطينية لتقديم الخدمات، وإزالة كافة العراقيل أمام إدخال المساعدات الإنسانية دون شروط".

كما دعت إلى "تكليف الشرطة الفلسطينية، بالتعاون مع الأهالي، لضمان الأمن والاستقرار، والعمل على توزيع عادل للمساعدات بما يلبّي الحد الأدنى من احتياجات السكان في ظل الظروف الإنسانية المتدهورة".

3 شهداء وإصابات في تصعيد إسرائيلي متواصل وخروقات جديدة للهدنة في غزة

غزة/ تامر قشطة:

استشهد ثلاثة مواطنين فلسطينيين وأصيب آخرون، أمس، من جراء قصف وإطلاق نار نفذتهما قوات الاحتلال الإسرائيلي في مناطق متفرقة من قطاع غزة، في استمرار واضح للخروقات المتكررة لاتفاق وقف إطلاق النار، وسط تصعيد عسكري يشمل القصف المدفعي والطائرات المسيّرة واستهداف المدنيين.

وأفادت مصادر محلية لصحيفة فلسطين باستشهاد المواطن موسى سالم فتحي الأبيض (42 عامًا) في منطقة العطاطرة ببيت لاهيا شمال القطاع، إذ وصل جثمانه صباح أمس، إلى مستشفى الشفاء الطبي. كما استُشهد الشاب أنس حمد في قصف إسرائيلي استهدف شقة سكنية في مخيم البريج وسط القطاع، إلى جانب إصابات في صفوف المدنيين.

وأضافت المصادر أن طائرة مسيّرة إسرائيلية استهدفت صباح أمس، منطقة "بلوك 10" في مخيم البريج بصاروخ واحد، ما أدى إلى سقوط شهيد وعدد من الجرحى، فيما سُجلت إصابات أخرى في قصف استهدف تجمعًا للمواطنين في شارع 10 جنوب مدينة غزة.

وفي جنوب القطاع، أصيبت مواطنة بنيران قوات الاحتلال خلال إطلاق نار في منطقة الشاكوش شمال غرب رفح، بالتزامن مع قصف مدفعي استهدف المناطق الشرقية من خانيونس، وحي الزيتون جنوب شرقي مدينة غزة، وسط تحليق مكثف للطيران المسيّر.

وتواصل قوات الاحتلال لليوم الـ207 على التوالي خرق اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في شرم الشيخ برعاية عربية وأمريكية، عبر عمليات قصف جوي ومدفعي وإطلاق نار ونسف منازل ومنشآت مدنية، ما يفاقم الأوضاع الإنسانية في القطاع.

وكانت خروقات مماثلة قد أسفرت قبل يومين عن استشهاد ثلاثة مواطنين بينهم طفل، فيما وثّق المكتب الإعلامي الحكومي 377 خرقًا للاتفاق خلال شهر أبريل الماضي، أدت إلى استشهاد 111 مواطنًا وإصابة 376 آخرين.

ووفق وزارة الصحة في غزة، ارتفع إجمالي الشهداء منذ بدء سريان وقف إطلاق النار في 11 أكتوبر/تشرين الأول 2025 إلى 832 شهيدًا و2354 إصابة، إضافة إلى 767 حالة انتشال، فيما بلغ إجمالي ضحايا العدوان منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 نحو 72,612 شهيدًا و172,457 إصابة.

حلم الحج يتبدد...
حجاج غزة يواجهون الألم والخذلان للعام الثالث

غزة/ محمد أبو شحمة:

خيبة أمل ثقيلة تخيّم على المئات من حجاج قطاع غزة، بعدما تلاشى أملهم في أداء فريضة الحج للعام الثالث على التوالي، مع استمرار القيود التي تحول دون سفرهم. وبين الانتظار الطويل والوعود غير المكتملة، يعيش الحجاج حالة من الحزن والخذلان، بعدما كانوا يعلّقون آمالهم على الوصول إلى الأراضي المقدسة وأداء أحد أركان الإسلام.

للعام الثالث، ينتظر الحاج محمد نصر (70 عامًا) بشغف خبر السماح لحجاج غزة بالتوجه إلى الديار الحجازية، لأداء مناسك الحج وزيارة المسجد الحرام والمسجد النبوي. لكن هذا الانتظار ينتهي في كل مرة بخيبة جديدة.

يقول نصر لصحيفة "فلسطين": "دفعنا ألف دينار لوزارة الأوقاف عبر شركة الحج والعمرة، واعتقدنا أن هذا العام سيكون مختلفًا، وأننا سنؤدي المناسك ونصلي في المسجد الحرام ومسجد رسول الله".

ويضيف بحسرة: "تفاجأت قبل أيام باتصال من الشركة تطلب منا استرداد المبلغ، فعشت حالة من الإحباط واليأس مرة أخرى".

وبين ترقب الأخبار وتضاؤل الفرص، يؤكد نصر أن آمال الحجاج تصطدم بإجراءات الاحتلال وإغلاق المعابر، ما يحرمهم من تحقيق حلم طال انتظاره.

وفي السياق، كانت اللجنة الوطنية لإدارة غزة قد أعلنت متابعتها لملف الحجاج، وبذل جهود لتذليل العقبات وضمان سفرهم وعودتهم بكرامة، إلا أن تلك الجهود لم تترجم إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع.

حسرة مؤجلة

ولا يختلف حال الحاجة حياة معمر (65 عامًا) عن غيرها من الحجاج، إذ تلقت خبر تعذر سفرها بصدمة كبيرة، بعدما كانت تترقب بفارغ الصبر لحظة الوصول إلى بيت الله الحرام.

تقول معمر: "اشتريت ملابس الإحرام قبل الحرب، وعندما نزحت من منزلي شرق خان يونس حملتها معي، لأن الأمل كان كبيرًا في أن أصل إلى مكة وأؤدي المناسك".

وتضيف بحزن: "لم يتبقَّ من العمر أكثر مما مضى، وحلمي أن أقف على جبل عرفات وأزور قبر الرسول صلى الله عليه وسلم".

وتتابع: "كنت أتابع الأخبار يوميًا عبر مواقع التواصل، لكن الصدمة كانت كبيرة حين تأكد أن السفر هذا العام غير ممكن".

اتهامات وانتقادات

من جهتها، انتقدت جمعية أصحاب شركات الحج والعمرة في قطاع غزة ما وصفته بـ"التهميش المتعمد" للقطاع، معتبرة أن حرمان الحجاج من أداء الفريضة جاء نتيجة قرارات مسبقة أبقت غزة خارج الحسابات.

وأكدت الجمعية، في بيان لها، تمسكها بحق سكان القطاع في أداء فريضة الحج، مشددة على أن هذا الحق "ليس منّة من أحد"، بل استحقاق ديني ووطني يجب ضمانه.

كما استنكرت ما اعتبرته غيابًا للجهود الجدية لتأمين سفر الحجاج، رغم الظروف الإنسانية القاسية التي يعيشها سكان القطاع، محمّلة الجهات المعنية المسؤولية عن حالة الخذلان التي يعيشها الحجاج.

وفي السياق ذاته، قررت وزارة الأوقاف في رام الله تحويل ما تبقى من حصة قطاع غزة ضمن نظام القرعة إلى الضفة الغربية، في خطوة أثارت غضبًا واسعًا بين الحجاج وشركات الحج في القطاع.

ومع استمرار هذا الواقع، يبقى حلم الحج مؤجلًا لدى آلاف الغزيين، الذين يواجهون عامًا بعد آخر واقعًا قاسيًا يحرمهم من أداء شعيرة طالما انتظروها، وسط تساؤلات مفتوحة بشأن مصير هذا الحق مع استمرار الأوضاع الراهنة.

د. فايز أبو شمالة

ماذا بشأن نزع السلاح من العرب الفلسطينيين؟

في زمن الاستعمار البريطاني، تم تحريم حمل السلاح على الشعب العربي الفلسطيني، وصار يحاكم بستة أشهر سجن كل من توجد في جيبه رصاصة واحدة، واقتصر وجود السلاح في يد عملاء الإنجليز، ومن يعمل معهم في الشرطة أو الأجهزة الأمنية، في الوقت الذي واصلت فيه العصابات اليهودية التزود بكل أنواع السلاح تحت سمع وبصر الاستعمار الإنجليزي، الذي سهل عملية تسليح العصابات الصهيونية.

فماذا كانت نتيجة نزع سلاح الشعب العربي الفلسطيني طوال فترة الاستعمار البريطاني؟

لقد تمكنت العصابات اليهودية من تنفيذ أكثر من مجزرة بحق الشعب العربي الفلسطيني، وتمكنت العصابات اليهودية من السيطرة على عشرات المدن، ومئات القرى العربية، وتمت النكبة التي سيطر فيها العدو على معظم أرض فلسطين، وترك العرب الفلسطينيين لاجئين في أكثر من بقعة أرض.

وحين حمل بعض الشباب العربي الفلسطيني سلاح المقاومة في غزة تحت قيادة البطل المصري مصطفى حافظ، مارس العدو الإسرائيلي كل أشكال الإرهاب ضد المدنيين في غزة، وكانت عشرات المجازر التي قادها شارون، لتكون النتيجة اتفاق نزع سلاح المقاومة في غزة، ومن ثم الاحتلال الإسرائيلي لغزة وسيناء سنة 1956.

ليتكرر نزع سلاح المقاومة في غزة والضفة الغربية، بل تم تحريم مقاومة دولة العدو من داخل غزة أو الضفة الغربية حتى سنة 1967، لتكون النتيجة لنزع سلاح المقاومة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية والقدس وغزة من ذاك التاريخ وحتى يومنا هذا.

وحمل الشعب العربي الفلسطيني السلاح، واستمر بالمقاومة من تاريخ هزيمة 1967، وحتى خروج الفدائيين من بيروت 1982، حيث تم نزع سلاح المقاومة، وحصلت مجازر مخيمي صبرا وشاتيلا، ليواصل العدو الإسرائيلي احتلاله للأرض العربية، حتى انتفاضة الحجارة 1987، التي مثلت في بدايتها قمة نزع السلاح، والاكتفاء بالحجر بديلاً عن البندقية، حتى سنة 1993، تاريخ التوقيع على اتفاقية أوسلو، حيث تم نزع سلاح المقاومة رسميا، وقام الشباب الفلسطيني في رام الله بوضع الورود على فوهة الدبابة الإسرائيلية، وصار الاكتفاء بسلاح السلطة، فكانت النتيجة أن استقر الاحتلال الإسرائيلي، وبسط سيطرته على معظم أراضي الضفة الغربية وغزة، واطمأن، وتوسع في الاستيطان، وتوسع في تعذيب الشعب العربي الفلسطيني، ولم يتوقف القتل والجرح والسجن.

وعاد الشعب العربي الفلسطيني وحمل سلاحه ضد الاحتلال في انتفاضة الأقصى 2000، واستمر في المقاومة حتى سنة 2005. تاريخ ذبح الانتفاضة، ونزع السلاح، والثقة بالوعود الإسرائيلية والأمريكية بإقامة دولة فلسطينية، وإنهاء الاحتلال.

واليوم، وبعد عشرات السنين، يطالب العدو الإسرائيلي بنزع سلاح المقاومة من يد شباب غزة، كي يستكمل سيطرته على الأرض، ويتمم تصفية الوجود الفلسطيني، ويسمح لعملائه بممارسة القتل والذبح لكل عربي فلسطيني يقف ضد الاحتلال والعدوان الإسرائيلي.

فهل يُلدغ العرب الفلسطينيون من الجحر نفسه للمرة العاشرة؟

دولة فلسطين
المجلس الأعلى للقضاء
لدى محكمة بداية غزة... الموقرة
في القضية رقم 35 / 2026
في الطلب رقم 135 / 2026

المستدعي / خضر سيد رباح الحتو من سكان الوسطى شارع صلاح الدين مقابل محطة الوسطى للبترول هوية رقم (8021297418)
وكيله المحامي/ علاء نظمي السرحي - غزة تل الهوا مقابل مستشفى القدس جوال رقم/ 0599685804
المستدعى ضده / أحمد حلمي محمد سليم من سكان غزة الجلاء مقابل محطة البربري للبترول هوية رقم (920800760) (مجهول محل الإقامة خارج البلاد)
نوع الدعوى / تنفيذ عيني
قيمة الدعوى/ (470000 $) (أربعمائة وسبعون ألف دولار أمريكي)

((مذكرة حضور بالنشر المستبدل))
لدى محكمة بداية غزة... الموقرة
في القضية رقم 35 / 2026
في الطلب رقم 135 / 2026

إلى المستدعى ضده المذكور بما أن المستدعي المذكور قد أقام القضية المرقومة أعلاه استناداً إلى ما يدعيه في لائحة دعواه المذكورة أعلاه ونظراً لأنك مجهول محل الإقامة وحسب اختصاص محكمة بداية غزة في نظر هذه القضية وعملاً بالمادة 20 من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم 2 لسنة 2001 وبناءً على قرار السيد قاضي محكمة بداية غزة في الطلب رقم (2026/135) بالسماح لنا بتبليغك عن طريق النشر المستبدل وذلك حسب الأصول.
لذلك يقتضي عليك أن تحضر لهذه المحكمة يوم (الأربعاء) الموافق (2026/5/20) الساعة التاسعة صباحاً، كما يقتضي عليك إيداع جوابك التحريري خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ النشر وليكن معلوماً لديك أنك إذا تخلفت عن ذلك فسينظر في القضية باعتبارك حاضراً. حرر في 04-05-2026
رئيس قلم محكمة بداية غزة
الأستاذ/ عمار قنديل

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة غزة الشرعية الابتدائية

الموضوع/ مذكرة تبليغ حضور صادر عن محكمة غزة الشرعية

إلى المدعى عليه / سامي سلامة اشتيوي عودة من الأردن والمقيم في ألمانيا والمجهول محل الإقامة الآن فيها، يقتضي حضورك إلى محكمة غزة الشرعية وذلك يوم الأحد الموافق 2026/6/7م الساعة العاشرة صباحاً، وذلك للنظر في الدعوى أساس 2023/1495م وموضوعها ((تفريق للضرر من التعليق)) المقامة ضدك من قبل المدعية/ مريم صدقي شاهين شاهين من غزة وسكانها، وإن لم تحضر بالوقت المعين أو ترسل وكيلاً عنك أو تبدِ للمحكمة معذرة مشروعة، يجري بحقك المقتضى الشرعي غيابياً. لذلك جرى تبليغك حسب الأصول وحرر في 2026/5/4م.
قاضي محكمة غزة الشرعي
الشيخ/ محمود جمعة الكردي

دولة فلسطين
وزارة
الحكم المحلي

إعلان بشأن مختار عائلة/ شاهين - دير البلح

((تعلن دائرة شؤون المخاتير في وزارة الحكم المحلي بمحافظات غزة
بأن السيد/ رامي إبراهيم عبد الله شاهين
قد تقدم لشغل منصب مختار عائلة / شاهين – دير البلح، على من يرغب في الاعتراض التوجه إلى الدائرة في مقر الوزارة لتقديم طلب الاعتراض وذلك خلال أسبوعين من تاريخه)).

دولة فلسطين
وزارة
الحكم المحلي

إعلان بشأن مختار عائلة / شبير - خانيونس

((تعلن دائرة شؤون المخاتير في وزارة الحكم المحلي بمحافظات غزة
بأن السيد/ تميم سالم سعيد شبير
قد تقدم لشغل منصب مختار عائلة / شبير – خانيونس، على من يرغب في الاعتراض التوجه إلى الدائرة في مقر الوزارة لتقديم طلب الاعتراض وذلك خلال أسبوعين من تاريخه)).

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
الثلاثاء 17 ذو القعدة 1447هـ 5 مايو/ أيّار
Tuesday 5 May 2026
WWW.FELESTEEN.PS

تقييد إدخال السيولة إلى غزة... أزمة نقدية تتفاقم وانتهاك لاتفاق باريس يفاقم الانهيار الاقتصادي

غزة/ رامي رمانة:

تواصل سلطات الاحتلال فرض قيود مشددة على تدفق العملات النقدية إلى داخل قطاع غزة منذ ما يزيد على عامين ونصف العام على التوالي، ما حوّل النقد الورقي من وسيلة تبادل يومية إلى سلعة نادرة تخضع لقوانين العرض والطلب، وأدخل الاقتصاد المحلي في حالة اختلال عميق انعكست تداعياته على جميع مناحي الحياة.

ويؤكد مراقبون اقتصاديون أن هذه القيود تمثل خرقًا صريحًا لبروتوكول باريس الاقتصادي لعام 1994، الذي ينص على حرية انتقال الأموال والعملات بين الأراضي الفلسطينية والاحتلال، ما يحرم الفلسطينيين من إدارة كتلتهم النقدية بشكل طبيعي، ويضع الاقتصاد في حالة تبعية قسرية للتحكم الخارجي في التدفقات المالية.

يقول الخبير الاقتصادي سمير أبو مدللة إن أزمة السيولة في غزة لم تعد مجرد اختلال نقدي، بل تحولت إلى انهيار فعلي في وظيفة المال، حيث فقد السوق قدرته على إنتاج الدخل وتدوير النقد، ما أدى إلى شلل شبه كامل بفعل التحكم في التدفقات المالية.

ويضيف أن الانهيار لا يقتصر على الجانب المالي فقط، بل يمتد ليؤثر على سلوك الأفراد وأنماط الاستهلاك والادخار.

ويوضح أبو مدللة لصحيفة "فلسطين" أن الكتلة النقدية المتداولة تتآكل تدريجيًا بفعل التلف والاستهلاك الطبيعي دون تعويض كاف، ما أفرز اقتصادًا مشوهًا يجمع بين ندرة النقد وضعف الطلب وارتفاع الأسعار بشكل غير مسبوق، إضافة إلى تراجع الثقة في المعاملات النقدية اليومية.

وبحسب أبو مدللة، فقدت الأجور جزءًا كبيرًا من قيمتها الفعلية، إذ تراجعت القدرة الشرائية بأكثر من 50% مقارنة بما قبل عام 2023، بالتزامن مع ارتفاع أسعار السلع الأساسية بنحو 40% نتيجة تعقيدات الاستيراد والنقل.

وأشار إلى أن هذا التآكل في الدخل الحقيقي دفع العديد من الأسر إلى العجز عن تلبية احتياجاتها الأساسية، ما زاد من الاعتماد على المساعدات أو الاستدانة.

وحذّر من أخطر تجليات الأزمة، المتمثلة في نشوء سوق موازية لـ"تسييل الرصيد"، حيث تُحوّل الأرصدة البنكية إلى نقد مقابل عمولات مرتفعة قد تصل إلى 20%–30%، ما جعل النقد سلعة نادرة تُباع وتُشترى، وهو ما يستنزف مدخرات المواطنين ويقوّض الاستقرار المالي للأسر.

ويرى أبو مدللة أن السوق في غزة بدأ يعيد تشكيل أدواته قسرًا، متجهًا نحو الشراء الآجل والحلول الرقمية الاضطرارية، في تحول نحو اقتصاد غير متوازن يهدد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي على المدى البعيد، في ظل غياب حلول جذرية تعيد التوازن للنظام النقدي وتضمن تدفق السيولة بشكل طبيعي.

من جانبه، يؤكد الخبير الاقتصادي خالد أبو عامر أن استمرار تقييد إدخال السيولة لهذه المدة الطويلة يتجاوز مفهوم الأزمة، ليشكل عملية "تجفيف ممنهج" للاقتصاد.

ويقول أبو عامر لـ"فلسطين" إن هذا الإجراء يهدف إلى إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في القطاع، إذ يؤدي غياب النقد إلى تعطيل دورة رأس المال وظهور فئات وسيطة تستفيد من الأزمة عبر اقتطاع جزء من دخل المواطنين، فيما تتأثر الأنشطة التجارية التي باتت تعتمد على حلول بديلة أقل كفاءة وأكثر كلفة.

ويقترح أبو عامر عدة مسارات للتعامل مع الأزمة، أبرزها تدويل القضية عبر مطالبة البنك الدولي والجهات المانحة بالضغط من أجل الالتزام ببنود اتفاق باريس، إلى جانب اللجوء للمسارات القانونية عبر ملاحقة الجهات التي تعرقل إدخال العملات.

كما يدعو إلى التوسع في التحول الرقمي من خلال تعزيز استخدام المحافظ الإلكترونية وتوطين الرواتب رقميًا لتقليل الاعتماد على النقد الورقي، مع التأكيد على أن نجاح هذه الإجراءات يتطلب بيئة سياسية واقتصادية داعمة لضمان فاعليتها.

وبين القيود المفروضة وغياب الحلول الجذرية، يواصل الاقتصاد في غزة انحداره، وسط تحذيرات من أن استمرار الأزمة قد يقود إلى مزيد من التفكك في البنية الاقتصادية والاجتماعية للقطاع.

شلل في أقسام القلب بغزة... نقص الأجهزة يهدد حياة مئات المرضى

غزة/ إبراهيم أبو شعر:

تتسارع وتيرة الأزمة الصحية في قطاع غزة مع تفاقم النقص الحاد في أجهزة القلب والمستلزمات الطبية الأساسية، ما أدى إلى تعطّل أقسام حيوية وحرمان مئات المرضى من العلاج اللازم، في ظل قيود مستمرة على إدخال هذه الأجهزة. ويجد الأطباء أنفسهم أمام خيارات محدودة لإنقاذ المرضى، بينما تتزايد المخاوف من ارتفاع معدلات الوفيات مع استمرار تدهور الخدمات الصحية.

ويؤكد أطباء في مستشفيات القطاع أن أقسام القلب تواجه شحًا غير مسبوق في الأجهزة والمنظومات الطبية، لا سيما تلك التي تُزرع داخل القلب لتنظيم ضرباته، إلى جانب نقص قطع الغيار والأجهزة اللازمة لبرمجتها.

معاناة المرضى

يقول الدكتور أحمد شعت، رئيس قسم القلب في مجمع ناصر الطبي، لصحيفة "فلسطين"، إن المستشفيات لم تعد قادرة على التعامل مع الحالات الحرجة بالشكل المطلوب، موضحًا أن المرضى الذين يعانون من ضعف شديد في ضربات القلب لا يمكن إخراجهم دون تركيب أجهزة تنظيم، وعلى رأسها جهاز "البيس ميكر"، وهو ما بات شبه مستحيل في ظل منع إدخاله عبر المعابر.

وأشار شعت إلى تزايد أعداد المرضى بشكل ملحوظ نتيجة عدة عوامل، أبرزها سوء التغذية، والتعرض المستمر للدخان والقصف، إلى جانب الضغوط النفسية والجهد اليومي الكبير الذي يبذله المواطنون. وأضاف أن الأطباء رصدوا أيضًا ارتفاعًا في حالات اعتلال عضلة القلب، بما في ذلك بين النساء بعد الولادة.

نقص الأدوية والفحوصات

ولا تقتصر الأزمة على نقص الأجهزة، بل تمتد إلى غياب الأدوية الأساسية والفحوصات المخبرية الضرورية. ووفق شعت، تعجز المستشفيات عن إجراء تحاليل مهمة مثل إنزيمات القلب، التي تُمكّن من التمييز بين الجلطات القلبية والذبحة الصدرية، إلى جانب نقص خطير في تحاليل سيولة الدم، ما يرفع احتمالات حدوث مضاعفات قد تصل إلى الوفاة.

وفي السياق ذاته، أوضح أن الأجهزة الطبية التي كانت تدخل القطاع عبر تنسيقات سابقة توقفت منذ نحو عام، رغم توفر كفاءات طبية قادرة على إجراء العمليات اللازمة، الأمر الذي يزيد من تعقيد المشهد الصحي.

من جانبه، أكد الدكتور وائل حجازي، رئيس قسم القسطرة في مستشفى غزة الأوروبي، أن القسم خرج فعليًا عن الخدمة نتيجة النقص الحاد في المستلزمات والأدوات الطبية، مشيرًا إلى أن العمل يقتصر حاليًا على حالات إنقاذ الحياة فقط وبإمكانات محدودة للغاية.

وأوضح حجازي لـ"فلسطين" أن استمرار منع إدخال مستلزمات القسطرة، إلى جانب البطاريات والأجهزة المنظمة لضربات القلب، ينذر بتوقف كامل للخدمات، ما يشكل تهديدًا مباشرًا لحياة المرضى، خاصة الحالات التي تحتاج إلى تدخلات عاجلة.

وبيّن أن أعداد المرضى الذين يحتاجون إلى القسطرة القلبية تُقدّر بالآلاف، فيما تصل الحالات الحرجة إلى المئات، لافتًا إلى أن أمراض القلب تُعد السبب الأول للوفاة عالميًا، ما يجعل الوضع في غزة أكثر خطورة في ظل الظروف الحالية.

وحول أسباب منع إدخال المعدات، أشار حجازي إلى أن الصورة لا تزال غير واضحة، لافتًا إلى أن بعض الوفود الطبية التي وصلت إلى القطاع حملت مستلزمات طبية، إلا أنها صودرت ولم يُسمح بإدخالها.

تدهور مستمر

وفي ظل هذه الظروف، تروي المواطنة فاطمة بركة (47 عامًا)، وهي مريضة قلب، معاناتها مع نقص العلاج، قائلة: "أعاني من ضعف في عضلة القلب منذ سنوات، وكنت بحاجة إلى متابعة دورية وأدوية منتظمة، لكن في الفترة الأخيرة لم أعد أجد الدواء بسهولة، وحتى الفحوصات التي يطلبها الأطباء غير متوفرة".

وتضيف: "أشعر بتعب مستمر وخوف من تدهور حالتي، خاصة أن الأطباء أخبروني أنني قد أحتاج إلى تدخل طبي في أي وقت. المشكلة أننا لا نعرف ماذا نفعل إذا ساءت الحالة في ظل غياب الإمكانيات".

ودعا الأطباء منظمة الصحة العالمية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وسائر المنظمات الدولية، إلى التدخل الفوري والضغط من أجل تأمين إدخال الأجهزة والمستلزمات الطبية، وضمان استمرارية الخدمات الصحية الأساسية.

ومع استمرار الأزمة، يبقى مرضى القلب في غزة أمام واقع صحي بالغ التعقيد، حيث تتقاطع الحاجة الطبية الملحّة مع نقص الإمكانيات، في مشهد ينذر بتفاقم الكارثة ما لم تُتخذ إجراءات عاجلة على المستوى الدولي.

على أنقاض البيوت... عمال غزة ينبشون الركام بحثًا عن الحياة

غزة/ عبد الله التركماني:

مع انبلاج كل صباح في قطاع غزة، لا يتجه آلاف العمال إلى مصانع أو ورش أو مواقع بناء كما اعتادوا، بل يسيرون نحو ركام المنازل المدمّرة، حاملين أدوات بدائية وأملًا هشًّا بالبقاء. في مشهد يختلط فيه الغبار بذكريات البيوت، تحوّل الركام إلى مصدر رزق مؤقت، وساحة عمل قاسية تفتقر إلى أدنى شروط الأمان.

هنا، يعمل الرجال لساعات طويلة تحت الشمس، يفتّشون بين الحجارة عن لقمة تسند أطفالهم، بعد أن فقدوا أعمالهم ومصادر دخلهم بفعل سنوات الحرب التي طالت كل شيء. بعضهم كانوا عمالًا داخل الأراضي المحتلة، عادوا منها بخيبات ثقيلة، بعد أن فقدوا مدخراتهم وتعرّضوا للاعتقال والتعذيب، ليجدوا أنفسهم اليوم في مواجهة قاسية مع الفقر، بلا حقوق ولا حماية ولا أفق واضح، سوى الاستمرار في العمل مهما كان الثمن.

البدء من الصفر

مع أول خيط للضوء، ينهض العامل محمود الجملي من فراشه داخل مركز إيواء غرب مدينة غزة، يوقظ جسده المتعب قبل أطفاله الذين ينامون متلاصقين بسبب ضيق الخيمة. يحمل مطرقته ومجرفته ويغادر بصمت، تاركًا خلفه زوجة تحاول تدبير يومها بما يتوفر من القليل.

كان الجملي قبل الحرب عاملًا داخل الأراضي المحتلة، يعتمد على دخله اليومي لتأمين حياة مستقرة نسبيًا لأسرته. لكن الحرب قلبت كل شيء؛ خسر عمله ومدخراته، وحتى منزله الذي تحوّل إلى كومة من الحجارة. يقول وهو يمسح العرق عن جبينه لصحيفة "فلسطين": "لم يبقَ لنا شيء... البيت راح، والشغل راح، وكل ما جمعته سنين طويلة تبخّر بلحظة".

اليوم، يعمل الجملي في إزالة ركام المنازل، يقضي ساعات طويلة في كسر الحجارة ونقلها، مقابل أجر لا يتجاوز 80 شيقلًا يوميًا. ويضيف بصوت متعب: "أخرج مع الفجر وأعود مع المغرب، أحيانًا لا أشعر بيدي من التعب، لكن ماذا أفعل؟ أولادي يريدون أن يأكلوا".

يقسم الجملي دخله القليل بين شراء الخبز وبعض الخضروات إن توفرت، وأحيانًا يضطر للاستدانة لتأمين احتياجات أساسية. يقول: "الـ80 شيقلًا تذهب بسرعة... نشتري خبزًا وبعض الخضروات، ولا نستطيع حتى التفكير في اللحم أو الفاكهة". تعيش أسرته في مركز الإيواء، حيث تفتقر الحياة إلى أبسط مقومات الكرامة، ومع ذلك يتمسّك محمود بأمل صغير: "أحلم أن أزيل الركام عن بيتي وأبني غرفة تأوينا... حتى لو كانت من الصفيح".

وبينما يواصل ضرباته على الحجارة، لا يخفي الجملي ألمه مما مرّ به خلال عمله السابق داخل الأراضي المحتلة، قائلًا: "تعرّضنا للإهانة والاعتقال، وضاعت أموالنا... واليوم نبدأ من الصفر، بل من تحت الصفر". لكنه، رغم ذلك، يصرّ على الاستمرار: "لن أستسلم... أولادي يستحقون أن أقاتل من أجلهم".

أدوات بدائية وشمس حارقة

تحت شمس حارقة، يقف ماهر الصوالحة وسط كومة من الركام، يضرب بمطرقته الثقيلة حجرًا تلو الآخر، وكأن كل ضربة تحمل في طياتها غضبًا مكبوتًا وأملًا عنيدًا. ماهر، الذي يعيل أسرة مكوّنة من خمسة أفراد، لم يعرف الراحة منذ أن فقد عمله مع اندلاع الحرب.

يبدأ يومه في وقت مبكر، ولا ينتهي إلا بعد أكثر من 11 ساعة من العمل المتواصل. يستخدم أدوات بدائية، ويعمل في ظروف خطرة دون أي وسائل حماية. يقول بصوت متقطّع من شدّة الإرهاق لـ"فلسطين": "نحن نعمل بأيدينا العارية تقريبًا... لا قفازات، لا خوذات، ولا حتى ماء كافٍ لنشربه".

كان الصوالحة يعمل في قطاع البناء قبل الحرب، لكن تدمير المنشآت وغياب فرص العمل دفعه إلى هذا العمل الشاق. ويضيف: "لم نختر هذا العمل... لكننا أُجبرنا عليه لنعيش". ومع كل يوم عمل، يعود منهكًا إلى درجة أنه بالكاد يستطيع السير. يقول: "عندما تغيب الشمس، أشعر أن جسدي انتهى... أحيانًا أجلس على الأرض ولا أستطيع الوقوف من شدّة التعب".

ورغم هذا الجهد المضني، لا يتجاوز أجره اليومي 100 شيقل، وهو مبلغ لا يكفي لتلبية احتياجات أسرته. ويوضح: "نقسم المبلغ بين الطعام والماء... ولا يبقى شيء. حتى الأطفال حرمناهم من أشياء كثيرة".

يحمل الصوالحة همًّا مضاعفًا؛ فهو لا يعمل فقط من أجل البقاء، بل من أجل الحفاظ على كرامته. يقول: "أصعب شيء أن ترى أولادك بحاجة وأنت عاجز... هذا العمل، رغم قسوته، يعطيني شعورًا أنني ما زلت قادرًا على العطاء". لكنه لا يخفي مخاوفه: "إذا أُصبت أو مرضت، من سيعيل عائلتي؟ لا يوجد أي ضمان أو حماية لنا".

ومع كل حجر يرفعه، يدرك ماهر أن ما يبنيه ليس فقط مأوى مؤقتًا، بل محاولة للبقاء في وجه واقع لا يرحم.

أحلك محطات حياتهم

من ناحيته، يقول نقيب اتحاد العمال في قطاع غزة، سامي العمصي، لـ"فلسطين": إن "العمال في غزة يعيشون اليوم واحدة من أحلك الفترات في تاريخهم، فقد تضافرت آثار الحرب مع سنوات طويلة من الحصار لتدفع هذه الشريحة إلى حافة الانهيار الكامل".

ويضيف العمصي: "قبل الحرب، كان العمال يعانون أصلًا من هشاشة اقتصادية، لكن ما نشهده اليوم هو انهيار شامل في سوق العمل، حيث فقد مئات الآلاف مصادر رزقهم بشكل كامل". ويوضح أن "نحو 85% من العمال باتوا بلا عمل، فيما تجاوزت معدلات الفقر 90%، وهي أرقام تعكس كارثة إنسانية غير مسبوقة".

ويتابع: "أكثر من 400 ألف عامل أصبحوا عاطلين عن العمل، بعد تدمير غالبية القطاعات الإنتاجية، بما في ذلك الزراعة والصناعة والنقل والصيد، وهو ما أدى إلى شلل شبه كامل في الاقتصاد المحلي".

ويشير إلى أن "تدمير أكثر من 90% من المنشآت الصناعية، وتحويل مساحات واسعة من الأراضي الزراعية إلى مناطق غير صالحة للعمل، حرم آلاف العمال من مصدر رزقهم"، مضيفًا: "حتى قطاعا الصيد والنقل لم يسلما من هذا الدمار، ما وسّع دائرة البطالة بشكل غير مسبوق".

ويؤكد العمصي أن "العمال اليوم يعملون في ظروف قاسية وخطرة، دون أي حقوق أو حماية، ويضطرون لقبول أجور متدنية لا تلبي الحد الأدنى من احتياجات أسرهم، فقط من أجل البقاء".

كما يلفت إلى معاناة العمال الذين كانوا يعملون داخل الأراضي المحتلة، قائلًا: "الكثير منهم تعرّضوا للاعتقال والتعذيب، وخسروا مدخراتهم، وعادوا ليجدوا أنفسهم بلا عمل أو مأوى".

ويحذّر من أن "استمرار هذا الواقع ينذر بانفجار إنساني واجتماعي خطير"، داعيًا المجتمع الدولي إلى "التدخل العاجل لتوفير الحماية للعمال، وخلق فرص عمل، وضمان الحد الأدنى من الحياة الكريمة لهم".

ويختتم بالقول: "ما يعيشه العمال في غزة اليوم ليس مجرد أزمة اقتصادية، بل معركة يومية من أجل البقاء".

الثوابتة لـ"فلسطين": «الخط البرتقالي» الاحتلالي بغزة يمتد لعمق المناطق السكنية ويفرض وقائع ميدانية جديدة

غزة/ نبيل سنونو:

قال المدير العام للمكتب الإعلامي الحكومي د.إسماعيل الثوابتة، إن المعطيات الميدانية تشير إلى أن الاحتلال لم يكتفِ بالإبقاء على ما يُسمى "الخط الأصفَر" في غزة، بل عمل على توسيعه فعلياً إلى ما بات يُعرف بـ"الخط البرتقالي"، وهو نطاق أوسع وأشد تقييدا يمتد إلى عمق المناطق السكنية، ولا سيما في شمال القطاع ووسطه.

وأوضح الثوابتة لصحيفة "فلسطين" أمس، أن هذا التوسع يتسم بزيادة المساحات المحظورة، وتشديد القيود على الحركة، وتحويل مناطق واسعة إلى نطاقات خطرة وغير قابلة للوصول، الأمر الذي أدى إلى تقليص المساحات المتاحة للسكان بشكل حاد، وفرض وقائع ميدانية جديدة تعمّق من معاناة المواطنين وتحدّ من حركتهم، وتمنع عودة مئات آلاف النازحين إلى مناطقهم الأصلية.

وأكد أن استمرار توسيع المناطق المقيّدة وتقليص المساحات المتاحة سيؤدي إلى مزيد من النزوح القسري والاكتظاظ، ويقوّض أي فرص للاستقرار.

وبين الثوابتة أن أحدث البيانات الموثقة لدى المكتب الإعلامي الحكومي تشير إلى تسجيل (2649) خرقا إسرائيليا لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم في أكتوبر/تشرين الأول، توزعت على خروقات ميدانية مباشرة واستهدافات للمدنيين والبنية التحتية، وأسفرت عن ارتقاء (830) شهيداً وإصابة (2345) مواطنا بجروح متفاوتة.

ونبه إلى أن هذه الخروقات تنعكس بشكل مباشر وخطير على الحياة اليومية للمواطنين، حيث تؤدي إلى حالة

توسيع "الخط الأصفر" يعمّق معاناة المواطنين ويمنع عودة مئات آلاف النازحين إلى مناطقهم الأصلية

2649 خرقًا إسرائيليًّا لاتفاق وقف إطلاق النار

الخروقات تسهم في تعميق الأزمات الإنسانية للسكان المدنيين

مستوى التزام الاحتلال بإدخال الشاحنات لم يتجاوز 37%

ضعف شديد في إدخال لوازم الإيواء وسط الكارثة الإنسانية

الالتزام بفتح معبر رفح والسماح بحركة السفر ذهابًا وإيابًا بلغ نحو 31 % فقط

الحصار والتحكم في تدفق السلع السبب الرئيس في تذبذب الأسعار وارتفاعها

وتقييد الحركة، وتعطيل سبل العيش.

وأضاف الثوابتة، أن الخروقات تسهم في تعميق الأزمات الإنسانية للسكان المدنيين، خاصة في ظل النزوح المتكرر، والاكتظاظ في مراكز الإيواء، وتراجع القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية كالصحة والمياه والغذاء. هذه الانتهاكات تُبقي المجتمع في حالة طوارئ دائمة وتُقوّض أي فرص للتعافي.

إخلال ببنود الاتفاق

وفيما يتعلق بالالتزامات الإنسانية، فإن مستوى التزام الاحتلال "الإسرائيلي" بإدخال الشاحنات لم يتجاوز 37%، بينما بلغ الالتزام بفتح معبر رفح والسماح بحركة السفر ذهابا وإيابا نحو 31% فقط، وهي نسب تعكس إخلالاً واضحا وجسيما ببنود الاتفاق والتفاهمات الإنسانية، وفق المسؤول الحكومي.

ونبه الثوابتة إلى أن ذلك يعكس سياسة تقييد ممنهجة للإمدادات الإنسانية، مردفا: هذا النقص الحاد ينعكس بشكل مباشر على توفر الغذاء والدواء والوقود، ويؤدي إلى تفاقم مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي، ويضع المؤسسات الإغاثية أمام عجز متزايد عن تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.

وفي ملف إيواء النازحين، قال الثوابتة إن المكتب الإعلامي الحكومي يرصد ضعفا شديدا في إدخال مستلزمات الإيواء، حيث لا تتناسب الكميات المسموح بإدخالها مع حجم الكارثة الإنسانية وعدد النازحين.

وأشار إلى أن هذا القصور أدى إلى تفاقم الاكتظاظ في مراكز الإيواء، وحرمان آلاف العائلات من الحد الأدنى من مقومات الحياة الكريمة، في ظل نقص حاد في الخيام، والمواد الأساسية، والبنية التحتية اللازمة للإيواء، وهو ما يُعد انتهاكاً واضحاً للالتزامات الإنسانية.

وعن تذبذب أسعار السلع والبضائع وارتفاعها في غزة، أرجع الثوابتة ذلك إلى سياسة الحصار والإغلاق والتحكم في تدفق السلع، مشيرا إلى أن التقييد المتعمد لدخول البضائع، إلى جانب تعطيل الاحتلال لسلاسل الإمداد، يؤدي إلى نقص حاد في السلع الأساسية، ما يرفع أسعارها بشكل غير مسبوق.

وأوضح أن استهداف البنية الاقتصادية وتعطيل الأنشطة الإنتاجية والزراعية، خاصة مع منع الوصول إلى الأراضي، يزيد من الاعتماد على الواردات المحدودة، ويؤدي إلى اختلالات حادة في السوق المحلية، تنعكس سلباً على القدرة الشرائية للمواطنين.

وبشأن الكارثة الصحية، قال الثوابتة: إن القطاع الصحي يعاني من وضع بالغ الخطورة، حيث يواجه نقصاً حاداً في الأدوية والمستلزمات الطبية، إلى جانب الضغط الكبير على المرافق الصحية نتيجة الأعداد المرتفعة من الجرحى والمرضى بالتزامن مع منعهم من السفر للعلاج خارج القطاع.

ونبه إلى أن القيود المفروضة، بما في ذلك توسيع المناطق الخطرة، أدت إلى إعاقة وصول الطواقم الطبية وتأخير الاستجابة الطارئة، فضلاً عن تعطّل بعض النقاط الطبية القريبة من مناطق التماس، ما يهدد حياة المرضى ويقوّض قدرة المنظومة الصحية على الاستجابة الفاعلة.

وحذر من أنه في حال استمرار هذه السياسات الاحتلالية، فإن الأوضاع الإنسانية مرشحة لمزيد من التدهور الحاد على كافة المستويات، بما في ذلك ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي، وانهيار إضافي في القطاع الصحي.

وشدد المدير العام للمكتب الإعلامي الحكومي على ضرورة تدخل دولي عاجل وفاعل، عبر مجلس الأمن والجهات الضامنة، لوقف هذه الانتهاكات، وضمان إدخال المساعدات دون قيود، وفتح ممرات إنسانية آمنة، وضمان حرية حركة المدنيين والطواقم الطبية، بما يتوافق مع قواعد القانون الدولي الإنساني.

وبدأت (إسرائيل) يوم 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 حرب إبادة جماعية على غزة بدعم أمريكي، واستمرت لاحقا بأشكال متعددة، وخلّفت أكثر من 72 ألف شهيد ونحو 172 ألف مصاب، ودمارا هائلا طال 90% من البنى التحتية المدنية.

وبينما تواصل (إسرائيل) احتلال أكثر من 50% من مساحة القطاع، يعيش مئات الآلاف من النازحين في خيام ومدارس ومراكز إيواء ومناطق مفتوحة، بعد تدمير منازلهم جراء الحرب الإسرائيلية، وسط أوضاع إنسانية ومعيشية قاسية.

وقفة في غزة تطالب بإسقاط قانون إعدام الأسرى وحماية حقوقهم

غزة/ جمال غيث:

شارك مئات العمال، إلى جانب أهالي الأسرى وأسرى محررين، في مسيرة انطلقت أمس، من مفترق الاتصالات بمدينة غزة وصولًا إلى مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حيث نُظمت وقفة تضامنية رفضًا للإجراءات المتخذة بحق الأسرى والعمال، وفي مقدمتها المطالبة بإسقاط قانون إعدام الأسرى.

وردد المشاركون، خلال الوقفة التي جاءت بدعوة من الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين وبالتنسيق مع لجنة الأسرى للقوى الوطنية والإسلامية، هتافات تؤكد تمسكهم بحقوق الأسرى ورفضهم القاطع لأي تشريعات تستهدف حياتهم، من بينها: "يا أسرانا يا أبطال أنتم شعلة النضال" و"يسقط قانون إعدام الأسرى".

ورفعوا لافتات تربط بين يوم العمال العالمي والواقع المأساوي في غزة، مؤكدين أنه "لا عدالة في ظل الإبادة"، ومطالبين بوقف القتل والدمار والتهجير، وتوفير حماية دولية عاجلة للأسرى. كما رفعوا مجسمًا لمشنقة وُضعت عليه علامة (X) باللون الأحمر، في إشارة إلى رفض تنفيذ أي أحكام إعدام بحق الأسرى، واعتبار ذلك انتهاكًا صارخًا للقوانين والمواثيق الدولية.

وأكد نائب الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، طارق الهندي، أن هذه الفعالية تمثل صرخة شعب يعاني من القهر في السجون ومن ويلات الحرب والحصار في قطاع غزة.

وقال، في كلمته خلال الوقفة، إن الأسرى الفلسطينيين يتعرضون داخل السجون لأبشع أشكال التنكيل، من تجويع وتعذيب وحرمان من العلاج، وعزل كامل عن العالم، وكأنهم خارج إطار القانون والإنسانية.

وشدد على رفض ما وصفه بمحاولات "تشريع

جانب من الوقفة (تصوير/ محمود أبو حصيرة)

القتل" عبر قانون إعدام الأسرى، مؤكدًا أن هذا القانون يمثل جريمة أخلاقية وإنسانية، ووصمة عار في جبين كل من يصمت عنه.

وربط بين معاناة الأسرى وما يتعرض له سكان قطاع غزة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، معتبرًا أن ما يجري سياسة ممنهجة تستهدف الإنسان والبنية التحتية على حد سواء.

وتطرق الهندي إلى الواقع الكارثي الذي يعيشه العمال في غزة، حيث توقفت عشرات الآلاف من المصانع والمنشآت عن العمل بفعل الدمار الواسع، ما أدى إلى فقدان أعداد كبيرة من العمال لمصادر رزقهم.

وأوضح أن عائلات بأكملها باتت تعيش على حافة الجوع، في ظل تدمير المنازل وحرمان الأطفال من التعليم وانعدام الأمن، ما ينذر بانهيار شامل على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وأشار إلى أن الحصار المستمر وإغلاق المعابر يزيدان من تفاقم الأزمة، في ظل غياب الحماية الدولية وحرمان السكان من أبسط الحقوق، بما في ذلك العلاج والغذاء وحرية الحركة، مؤكدًا أن العامل الفلسطيني يقف اليوم بلا عمل ولا أجر، لكنه متمسك بكرامته رغم كل الظروف.

وطالب بوقف فوري لقانون إعدام الأسرى، وإنهاء سياسات القمع داخل السجون، وتوفير حماية دولية لهم، إلى جانب وقف الحرب على قطاع غزة، ورفع الحصار، وفتح المعابر، وضمان إدخال المساعدات الأساسية. كما انتقد الصمت الدولي، معتبرًا أنه لم يعد حيادًا، بل شراكة ضمنية في الجريمة.

ودعا اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى تحمّل مسؤولياتها تجاه الأسرى، عبر تكثيف الزيارات والضغط لكشف الانتهاكات، مؤكدًا أن غياب دورها الفاعل يثير تساؤلات واسعة.

وفي سياق متصل، شدد الهندي على أن إعادة إعمار غزة حق مشروع للسكان، وليس منّة من أحد، داعيًا إلى إشراك العمال الفلسطينيين في خطة وطنية عادلة تضمن توزيعًا منصفًا للموارد وتسهم في إنعاش الاقتصاد المحلي.

وفي ختام كلمته، جدّد التأكيد على رفض الإعدام والحصار والتجويع، والمطالبة بحرية الأسرى وكرامة العمال، وحق السكان في حياة كريمة.

وبينما يحتفل العالم بيوم العمال العالمي، يعيش عمال غزة واقعًا مغايرًا، في ظل استمرار الحرب وتداعياتها الكارثية، بالتوازي مع تصاعد غير مسبوق في أعداد المعتقلين الفلسطينيين.

وارتفع عدد الأسرى في سجون الاحتلال بنسبة 83% منذ بدء الحرب في أكتوبر/تشرين الأول 2023، ليتجاوز 9600 أسير، بينهم 86 امرأة ونحو 350 طفلًا، وفق إحصاءات رسمية.

كما بلغ عدد المعتقلين الإداريين، المحتجزين دون تهمة أو محاكمة، أكثر من 3500 معتقل، في سابقة تعكس تصعيدًا خطيرًا، بينهم أسرى سابقون وطلبة وصحفيون ومحامون وأكاديميون ونواب وناشطون.

وتفيد مؤسسات مختصة بشؤون الأسرى بأن أكثر من 100 أسير استشهدوا منذ اندلاع الحرب، أعلنت هويات 89 منهم، في حين لا يزال آخرون، خاصة من معتقلي غزة، في عداد المفقودين قسرًا.

حماس: ما تتعرض له الأسيرات في سجن "الدامون" جرائم حرب تستوجب تحركًا عاجلًا

غزة/ فلسطين:

أكدت حركة المقاومة الإسلامية حماس أمس، أن ما تتعرض له الأسيرات الفلسطينيات في سجن "الدامون" الإسرائيلي من عمليات قمع وتعذيب وحشي متصاعدة، يمثل جرائم حرب لا يمكن السكوت عنها، مشددة على ضرورة التحرك العاجل وتفعيل كل وسائل الضغط على الاحتلال للدفاع عن الأسيرات والأسرى بكل السبل.

وأوضحت الحركة في بيان صحفي أمس، أن الشهادات الصادمة القادمة من سجن "الدامون" تبين إجبار الأسيرات على الانبطاح أرضاً وتقييدهن إلى الخلف، والاعتداء عليهن بالضرب والركل والتنكيل، بالإضافة إلى عزلهن بشكل انفرادي.

وأشارت إلى أن هذه الممارسات تعكس مدى انعدام القيم الأخلاقية والإنسانية لدى الاحتلال وحكومته، ما يستدعي ملاحقة قادته ومحاسبتهم لإنقاذ الأسرى من سجون الموت.

وشددت حماس على أن الاحتلال لن يفلح، مهما تمادى في جرائمه، في كسر إرادة الأسيرات وتطلعهن إلى الحرية والخلاص من قيود السجان المجرم.

ودعت الحركة كافة الفصائل الوطنية والجهات الحقوقية والقانونية والنسوية والحركات الشعبية وأبناء الشعب الفلسطيني كافة، إلى تصعيد الفعاليات المساندة للأسرى ونصرة قضيتهم بكافة الوسائل الداعمة حتى نيل حريتهم الكاملة.

محمد إبراهيم المدهون

#رسالة_قرآنية_من_محرقة_غزة

﴿إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾

(الرعد: 11)

مؤتمر فتح بين رماد الأزمة ونور التحول

في هذه الآية يسطع قانونٌ أبديّ، كأنه نداء من السماء إلى الأرض: أن التغيير لا يُمنح هبةً، ولا يُفرض قسرًا، بل يُولد من أعماق النفوس حين تعزم على مراجعة ذاتها، وتعيد ترتيب ما في داخلها قبل أن تطلب تبدّل ما حولها. هو فقه التحول الذي يجعل الإنسان سيد مصيره، لا تابعًا للظروف، ويحوّل الأمة من حالة الركود إلى لحظة الانبعاث. إنها ملحمة داخلية تبدأ من القلب والعقل، ثم تمتد لتصوغ التاريخ، لتقول إن الطريق إلى النهضة لا يُشق إلا حين ينهض كل فرد، فيحمل الفكرة بصدق، ويجعلها حياة تُعاش لا شعارًا يُرفع.

في الأفق الفلسطيني، يلوح المؤتمر الثامن لحركة فتح كجبلٍ شاهقٍ تتلاطم عند سفحه رياح التاريخ. ليس مجرد اجتماعٍ تنظيميّ، بل وقفة على حافة قدرٍ يتردد صداه بين الماضيّ المثقل والآتي المجهول. هناك، حيث تتقاطع الطرق، يتساءل الناس: هل ستنهض الحركة كفينيقٍ من رمادها، أم ستظل أسيرة دوامة التوازنات القديمة؟

أزمة فتح ليست حدثًا عابرًا، بل هي ملحمة طويلة، كتبت فصولها بأحبارٍ ثلاثة:

• فكرٌ تحرريٌّ لم يُجدّد سلاحه النظري أمام زحف الدولة والمؤسسات.

• سلطةٌ تحت الاحتلال كبّلت جناحيها بقيودٍ وظيفية شوهت ملامحها.

• نخبٌ متكلسة أغلقت أبواب التداول، فخبت جذوة التجدد الذاتي.

وفي قلب المشهد الفلسطيني، حيث الانقسام ينهش الجسد، والثقة الشعبية تتساقط كأوراق الخريف، يصبح المؤتمر القادم امتحانًا تاريخيًا، لا مجرد محطة شكلية. إما أن يكون لحظة مراجعة جريئة تعيد تعريف هوية فتح بين الثورة والسلطة، وإما أن يغدو مسرحًا لإعادة إنتاج الأزمة، كعجلة تدور في فراغ.

التحول الحق ليس إجراءً ولا تقنية، بل هو انبعاثٌ روحيٌّ وفكريٌّ، يقتضي إعادة رسم المشروع الوطني، وفصلًا بين التنظيم والسلطة، وتجديدًا للنخب على أساس الكفاءة لا الولاء، وإرساء قواعد مؤسسية تُعيد للبيت الفلسطيني توازنه. إنه نداء للعودة إلى جوهر القضية، دون أن يُغفل تعقيدات الواقع.

ويبقى السؤال المعلّق في فضاء التاريخ، كجرس لا يهدأ: هل تمتلك فتح الإرادة لتنهض كفارسٍ يلمع سيفُه في وجه العاصفة، أم ستظل حبيسة قلاعها الداخلية، في حين تتجاوزها التحولات الكبرى؟

بين تبدّل الوجوه ووحدة القرار... هل يقترب الفلسطينيون من مخرج؟

د. سفيان قديح

لم تعد غزة تحتمل مزيدًا من الأسئلة المؤجلة. فالحرب التي لم تغادر، وإن خفّ صوتها أحيانًا، تركت خلفها واقعًا إنسانيًا بالغ القسوة؛ حيث يعيش مئات الآلاف في مخيمات نزوح تفتقر لأبسط مقومات الحياة: خيامٌ لا تقي حرًّا ولا بردًا، موارد شحيحة، وأفق غامض. في هذا المشهد، لا يبحث الناس عن تحليلات معقدة، بل عن رمق حياة يعيد لهم شيئًا من الاستقرار المفقود.

لكن هذا "الرمق" لا ينفصل عن سؤال السياسة؛ فمع كل جولة تصعيد أو تهدئة، يعود النقاش حول من يتصدر القرار الفلسطيني، وهل يمكن أن يقود أي تغيير في مراكز القيادة داخل حركة فتح وحركة حماس إلى وحدة حقيقية في القرار، تنعكس مباشرة على حياة الناس.

الحقيقة التي لا يمكن تجاوزها أن المشكلة الفلسطينية لم تعد في غياب القيادات، بل في طبيعة النظام السياسي نفسه. فسنوات الانقسام الطويلة أنتجت واقعًا مؤسسيًا مزدوجًا، ورؤى متباينة، وأولويات متناقضة في كثير من الأحيان. لذلك، فإن مجرد تغيير الأسماء أو إعادة توزيع المواقع داخل الفصيلين لن يكون كافيًا لإحداث تحول حقيقي، ما لم يترافق مع إرادة سياسية صادقة لكسر منطق الانقسام.

ومع ذلك، لا يمكن التقليل من أهمية العامل القيادي؛ فالتاريخ السياسي يثبت أن لحظات التحول الكبرى تبدأ أحيانًا بقرارات شجاعة من قيادات تدرك كلفة الاستمرار في الوضع القائم. فإذا ما تزامن أي تغيير في مراكز القرار مع استعداد فعلي للتنازل المتبادل، فقد يشكل ذلك مدخلًا لإعادة بناء المشهد على أسس أكثر تماسكًا.

غير أن التحدي الأكبر لا يقف عند حدود الداخل، بل يمتد إلى طبيعة العلاقة مع الخارج. فالسؤال الذي يطرحه الشارع بوضوح: هل يمكن أن يتشكل قرار فلسطيني موحد بعيدًا عن أي تبعية؟ الواقع يشير إلى صعوبة الانفكاك الكامل عن التأثيرات الإقليمية والدولية، لكن ذلك لا ينفي إمكانية بناء قرار وطني مستقل نسبيًا، تكون فيه المصلحة الفلسطينية هي البوصلة الأولى، لا الحسابات الخارجية.

إن وحدة القرار ليست شعارًا سياسيًا، بل شرطًا أساسيًا لإدارة أي مرحلة قادمة، سواء في وقف الحرب أو إعادة الإعمار أو حتى التفاوض. فاستمرار التشتت يعني إطالة أمد المعاناة، وتضييع الفرص، وترك الشارع الفلسطيني رهينة واقع لا يملك أدوات تغييره.

اليوم، يقف الفلسطينيون أمام مفترق طرق حقيقي:

إما أن يتحول التغيير المرتقب في مراكز القرار إلى فرصة لإعادة بناء المشروع الوطني على قاعدة الوحدة،

وإما أن يبقى في إطار تدوير الأشخاص، دون مساس بجوهر الأزمة.

وفي الحالتين، تبقى الحقيقة الأكثر إلحاحًا أن غزة لم تعد تحتمل الانتظار؛ فالناس هناك لا يسألون من يحكم، بقدر ما يسألون: من ينقذ ما تبقى من حياتنا؟

وبين هذا السؤال وتلك الإجابة، تتحدد قيمة أي تغيير، ومعنى أي قيادة، ومستقبل أي قرار.

سرقة الاحتلال ركام مباني غزة المدمرة واستغلالها اقتصاديًا

محمد مصطفى شاهين

في زحمة التفاصيل الدموية للحرب على غزة، وبينما تتجه عدسات العالم نحو عدّاد الشهداء اليومي وسقوف المفاوضات السياسية المعلقة، تنسحب بهدوء، ودون ضجيج إعلامي كاف، واحدة من أخطر الجرائم المركبة في هذه المعركة الطويلة. إنها ليست مجرد جريمة القصف والتدمير، بل جريمة ما بعد التدمير: جريمة احتكار وسرقة "الدمار" نفسه، وتحويله إلى سوق مالية رائجة تعزز خزينة المحتل على حساب دم الضحية وحجرها.

منذ الأسابيع الأولى لحرب الإبادة، ركزت مراكز الأبحاث ودراسات إعادة الإعمار على معضلة الركام. لم يكن الركام في تلك التقديرات مجرد أنقاض يجب إزاحتها، بل كان يُقرأ كأصل استراتيجي ومصدر تمويل لوجستي ومعماري حاسم لمعركة إعادة البناء. وقدّرت الدراسات، قبل اجتياح رفح والعملية البرية الأخيرة في شمال القطاع، أن كميات الأنقاض يمكن أن توفر ملايين الأطنان من المواد الخام التي يعاد تدويرها لتشييد ما هدمته آلة الحرب الإسرائيلية. لكن مع دخول الجيش الإسرائيلي إلى رفح ومسحها من الخريطة، ومع سياسة التدمير الممنهج في جباليا وبيت لاهيا وبيت حانون، التي حولت الشمال إلى أرض محروقة غير قابلة للحياة، تضاعف حجم هذه "السلعة" الرمادية بشكل صادم وكارثي.

ما نشهده الآن يتجاوز منطق الحرب والدمار؛ إنها عملية هندسة مالية غليظة تقوم بها منظومة الاحتلال تحت غطاء أمني. تكشفت في الأسبوع الأخير تقارير استقصائية في الإعلام العبري، وعززتها بيانات صادرة عن شركات إسرائيلية تكشف عن تحقيق أرباح فلكية من عمليات إزالة الركام وبيعه. لم تعد إسرائيل تخفي اللعبة؛ إنها تقوم بعملية "خصخصة الدمار" عبر عقود ضخمة ومربحة مع مقاولين مدنيين تحولوا إلى طبقة طفيلية تنهش ما تبقى من جسد القطاع الميت.

في تحقيق مطول لصحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية، وآخر لـ"هآرتس"، رُصدت الأرقام المفضوحة لهذه التجارة: المقاولون الإسرائيليون يتقاضون ما معدله خمسة آلاف شيكل عن كل منزل فلسطيني يسوونه بالأرض. أولئك ليسوا جنودًا يحاربون وفق شرف عسكري مزعوم، بل هم تجار دمار يضغطون ليل نهار على القادة الميدانيين لتوسيع رقعة الهدم المصرح بها لتعظيم هوامش أرباحهم. لقد تحولت الجرافات، بأدوات هندسية ثقيلة، إلى ماكينات صراف آلي؛ حيث يدر الحفار الواحد على مالكه ما يقرب من مائة وخمسين ألف شيكل شهريًا، تتكفل وزارة الدفاع الإسرائيلية بنفقات وقوده. أما مشغلو هذه المعدات، أولئك الذين يحولون ذكريات العائلات الآمنة إلى غبار، فيتقاضون رواتب خيالية تصل إلى ثلاثين ألف شيكل شهريًا، أي ما يعادل تسعة آلاف دولار، وهي أجور تفوق بأضعاف ما يتقاضاه العامل في الداخل الإسرائيلي، وكأنها "بدل خطر وقذارة أخلاقية" يدفعه جيش الاحتلال ليضمن صمت الضمائر المأجورة.

ولأن اقتصاديات الاحتلال لا تشبع، فإن المشهد لا يتوقف عند حدود جني أرباح الهدم، بل يتجاوزه إلى ما هو أعمق وأكثر خسة: سرقة الركام ذاته. تؤكد التقارير أن شاحنات إسرائيلية ضخمة تنقل يوميًا الحجارة والإسمنت وحديد التسليح من الأحياء المدمرة في رفح وشمال غزة وشرق خان يونس إلى داخل الأراضي المحتلة. هناك، في معامل إعادة التدوير الإسرائيلية، تتحول بقايا البيوت الفلسطينية إلى مواد بناء أولية تُباع في السوق الإسرائيلي بأسعار مرتفعة لشركات البناء والتطوير العقاري. إنها دورة اقتصادية مكتملة الأركان، تقوم فيها آلة الحرب بهدم مستقبل الفلسطيني، ثم تسرق حطام هذا المستقبل لتبني به مستقبل المستوطن الإسرائيلي.

السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح أمام هذا العبث هو: أين اختفت الشركات العالمية التي أبدت اهتمامًا لافتًا في وقت سابق بشراء هذا الركام وإعادة تدويره كجزء من حلول إعادة الإعمار؟ لقد طُرحت هذه العروض في إطار حديث دولي جاد عن إشراك القطاع الخاص العالمي في تمويل الإعمار عبر الاستفادة من النفايات الصلبة. غير أن الصمت المطبق الذي يلف هذه العروض الآن يطرح تفسيرات مقلقة تتعلق بضغوط جيوسياسية مارستها واشنطن لصالح حليفتها الإسرائيلية. ولا يمكن هنا عزل تصريح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي نصح نتنياهو شخصيًا في إحدى المقابلات بضرورة استثمار الركام إسرائيليًا لأن "الإسرائيليين أولى بهذا الاستثمار". إنها عقيدة استعمارية مقيتة تتعامل مع ضحايا التطهير العرقي على أنهم مجرد مصدر للمواد الخام المهملة، ويجب احتكار هذا المورد لصالح اقتصاد الدولة المتفوقة عسكريًا.

في القانون الدولي الإنساني، وتحديدًا اتفاقية جنيف الرابعة، تُعدّ الممتلكات الخاصة في الأرض المحتلة مصونة، ولا يجوز مصادرتها أو تدميرها أو الاستيلاء عليها إلا لدواعٍ عسكرية قاهرة. الركام ليس شيئًا متروكًا بلا صاحب؛ الركام هو ملكية فلسطينية خاصة بالأساس، تتحول في حالة استخدامها العام إلى مورد وطني. إن قيام قوة الاحتلال بنهب هذه المواد وإدخالها في دورتها الاقتصادية التجارية يمثل جريمة حرب مكتملة الأركان، ويندرج تحت بند "الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في الأراضي المحتلة". هنا يصبح الدمار شريكًا في جريمة المحو. إن إزالة الأنقاض ليست مجرد عمل تقني، بل هي جزء من عملية مسح لذاكرة المكان، ومنع الفلسطينيين حتى من حقهم البدائي في البكاء على أطلالهم وإعادة تدوير أحجارهم لبناء خيمة أو سقف.

المعادلة هنا شديدة القسوة، وتكاد تكون خيالية في بشاعتها. تُقدَّر تكلفة إعادة إعمار ما دمرته إسرائيل في غزة بأكثر من واحد وسبعين مليار دولار أمريكي، وهي عملية قد تستغرق عقدًا من الزمان. في المقابل، نجد أن حكومة الاحتلال ومقاوليها يحققون مكاسب مالية سريعة وفلكية من عملية إزالة هذا الدمار ذاته وبيع مكوناته. إن الاحتلال لا يكتفي بتدمير الحجر ومنع الإعمار عبر حصار دخول مواد البناء و"الإسمنت"، بل إنه يخلق اقتصادًا حربيًا موازيًا يجني من خلاله المليارات من جريمة التدمير.

إنها سياسة تجعل من استمرار الخراب شرطًا لاستمرار الربح. طالما بقي الركام، استمر تدفق الأموال إلى خزينة الاحتلال، التي تعاني أصلًا من أزمات اقتصادية خانقة بسبب الحرب. وفي مفارقة مذهلة، يدفع الفلسطيني، الذي فقد بيته وأهله، من دمه وحجره، تعويضات غير مباشرة لجيش الاحتلال واقتصاده كي يواصل قدرته على القتل والتدمير.

إن عدم تسليط الضوء على هذه الجزئيات بالاهتمام الإعلامي والبحثي الكافي ليس مجرد سهو أو انشغال بتفاصيل أخرى؛ إنه يعكس خللًا بنيويًا في طريقة قراءة الحرب. لقد تحولت غزة إلى مختبر متكامل لاقتصاد الموت، حيث تتشابك فيها مصالح سياسية وأمنية مع أطماع تجارية لمقاولين ومستثمرين متوحشين. الحرب على غزة لا يحركها فقط جنون عقائدي صهيوني، بل يغذيها لوبي مالي متنفذ يجد في استمرار التدمير فرصة ذهبية للثراء السريع. كل حي يُمحى، وكل مسجد يُهدم، هو صفقة رابحة في سوق الدمار في تل أبيب.

يظل السؤال الجوهري مطروحًا: حتى ركام غزة تمت سرقته، فماذا بقي من هذه الأرض كي يُسرق؟ وإذا كان المجتمع الدولي والقانون الدولي عاجزين عن حماية البشر من الإبادة، فهل سيتحركون لفضح واسترداد حجارة البيوت المنهوبة؟ إن الإجابة عن هذا السؤال لا تتعلق فقط بالعدالة، بل بفهم طبيعة النظام الاقتصادي للاحتلال، الذي يجعل من جريمة الحرب استثمارًا طويل الأجل. إنها ليست مجرد حرب، بل هي بنية اقتصادية متكاملة تقوم على مبدأ واحد: خرابك عمرانٌ لي.

وقف إطلاق النار من جانب واحد

مصطفى البرغوثي
العربي الجديد

بالنسبة إلى حكومة جرائم الحرب الإسرائيلية، كل اتفاق لوقف إطلاق النار ينطبق فقط على الطرف المقابل. التزم حزب الله عشرة أشهر بالاتفاق وخرقته إسرائيل عشرة آلاف مرّة، حتى بدأ العدوان الإسرائيلي الأميركي على إيران وانفجرت الحرب مجدّداً. وبعد إعلان وقف إطلاق النار الجديد، واصلت إسرائيل احتلالها وتدميرها وقصفها مئات القرى والبلدات والمدن اللبنانية، وتتواقح بالاحتجاج على أن اللبنانيين يردون على اعتداءاتها بالدفاع عن النفس.

وفي قطاع غزّة، لم يعنِ اتفاق وقف إطلاق النار برعاية أميركية توقف إسرائيل عن القصف، رغم التزام دقيق به من الجانب الفلسطيني. ومنذ إعلان الاتفاق في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، خرقته إسرائيل أكثر من 2300 مرّة، وأودت بحياة ما يزيد على 820 شهيداً فلسطينياً، وجرحت أكثر من 2280. وخلال ما يسمّى "وقف اطلاق النار" واصلت إسرائيل قصف القطاع بالطائرات والمسّيرات والمدفعية وقذائف الدبابات. وعملت على توسيع المنطقة التي تحتلها، ويسمّونها "المنطقة الصفراء"، التي تتجاوز مساحتها 55% من القطاع، بل استمرّت في هدم كل بناء قائم في تلك المنطقة، منزلاً كان أو مسجداً أو عيادة طبية أو مدرسة أو روضة أطفال. ولم نسمع من الإدارة الأميركية راعية الاتفاق احتجاجاً واحداً على ما تقوم به إسرائيل، بل واصلت إدارة ترامب الصمت عن تسليح إسرائيل خمس مجموعات من العملاء ذوي السوابق الإجرامية، واستمرّت في مطالبتها بنزع ما تبقى من سلاح خفيف بيد الفصائل الفلسطينية، من دون أن تطالب إسرائيل بوقف إطلاق النار أو الانسحاب من قطاع غزّة، أو إنهاء وجود عصابات العملاء.

ولا تسلم الضفة الغربية من اعتداءات لا تتوقف، التي تُسلب أراضيها كل يوم، وتدمر منازلها وبيوتها على يد عصابات الإرهاب الاستيطانية، وجديد جرائمها ارتكاب مجزرة ضد مدرسة للأطفال في المغير، بحماية جيش الاحتلال ومشاركته. وقد وصل عدد شهداء الضفة الغربية منذ 7 أكتوبر (2023) إلى 1150، وتجاوز عدد الجرحى 11 ألفاً، فيما يتعرّض الأسرى الفلسطينيون للقمع الوحشي والتجويع والتعذيب، وفي بعض الحالات للاغتصاب، وحرمانهم العلاج الطبي، ما أودى بحياة 91 أسيراً فلسطينياً في تلك الفترة وحدها.

ما هو وقف إطلاق النار إن لم يكن يعني وقفه من الجانبين؟ وماذا يعني إن لم يشمل وقف الاعتداءات والنهب والقمع والتنكيل؟... منطق حكام إسرائيل المدعوم من حلفائهم أن وقف إطلاق النار ينطبق على الفلسطينيين واللبنانيين، فيما تستمر إسرائيل بالبطش بهم وبحقوقهم، وتستمر باحتلال أراضيهم وسلبهم حقّ تقرير المصير. وهذا المنطق، بكلمات أخرى، محاولة لسلب الفلسطينيين واللبنانيين أي حق في المقاومة، ومحاولة لإلغاء حقهم في مقاومة الظلم والعدوان مهما بلغت شدته.

وتحاول إسرائيل فرض المنطق الإمبريالي نفسه على كل دول المنطقة، وذلك يشمل جميع الدول العربية وتركيا وليس إيران فقط. ... منطق يذكرنا بسلوك الاستعمارين، البريطاني والفرنسي، عندما كان المقاومون يُعدمون شنقاً أو بالرصاص، لأنهم كانوا يطالبون بحرية شعوبهم ويناضلون لتحقيقها.

يمكن أن يقتل جيش الاحتلال آلاف الفلسطينيين واللبنانيين، كما جرى، لكنهم يصابون بالجنون عندما يُقتل إسرائيلي واحد، ويجعلون هذا مبرّراً لارتكاب أبشع المجازر. وإذا جرى التمعّن في جذر هذا الفكر، سيُكتشف أنه امتداد للفكر العنصري الأصولي الذي يصل إلى حدود الفاشية في نفيه واحتقاره للآخرين ولحقهم في الحياة. وجذر هذا المنطق هو أيضاً افتراض أن الطرف المقابل مهزوم وقابل بالهزيمة، وقابل بالتالي للاستسلام والتخلي عن حقوقه المشروعة، بما في هذا حقه في مقاومة الظلم.

لا يخلو الأمر بالطبع من وجود يائسين ومحبطين ومهزومين داخلياً، يحاولون تبرير انهزاميّتهم بلوم الضحية وتحميلها مسؤولية الجرائم التي ترتكب ضد شعبهم. ولكن الجوهري، الذي لا يفهمه حكام إسرائيل، أن الشعوب رافضة للهزيمة والاستسلام، ومتمسكة بحقوقها الحالية والتاريخية. ولذلك، أكثر من مائة عام من المؤامرات والقتل والنهب لم تكسر إصرار الشعب الفلسطيني على مواصلة النضال من أجل حقّه في الحرية والحقوق الإنسانية. ولم يؤدّ الاحتلال المتكرّر للأراضي اللبنانية إلا إلى إذكاء نضال الشعب اللبناني ومقاومته التي تنتقل من شكل إلى آخر، وجوهرها واحد، رفض الظلم والتمسّك بالحقوق. لا بل إن ما لا يفهمه المحتلون سر تحوّل قضية فلسطين لتصبح عنواناً للنضال الإنساني في كل العالم. وإلا فكيف نفسّر اندفاع الآلاف من كل انحاء المعمورة من أطباء وفنانين ومثقفين ونشطاء وبرلمانيين للمشاركة في أسطول دعم الصمود وكسر الحصار على غزة، من دون أن يعبأوا بالمخاطر التي تتهددهم.

زرتُ قبل أيام لأداء واجب العزاء جدّ الطفل الشهيد أوس النعسان، وعائلة الشهيد جهاد أبو نعيم في بلدة المغير الصامدة في وجه اعتداءات يومية. خدم والد جهاد قريته بإخلاص في المجلس القروي، وعملت والدته ممرّضة سنوات في عيادة الإغاثة الطبية، كذلك فإن شقيقته أيضاً درست التمريض، وكلتاهما كانت دائماً في المقدّمة في علاج الجرحى والمصابين وتخفيف آلام المرضى. ولم يفعل الشهيد جهاد شيئاً سوى أنه حاول إنقاذ حياة أطفال في مدرسة كانت تتعرّض لإطلاق النار من مستوطن إرهابي إسرائيلي. ... وجدّ الطفل الشهيد أوس فقد ابنه والد أوس قبل سبع سنوات، عندما استشهد برصاص جيش الاحتلال، والجد هو الذي ربى الطفل أوس ابن الـ14 عاماً بعد استشهاد والده، وجهاد أيضاً زوج ابنته. شيخ جليل فقد ابنه، وابن ابنه، وزوج ابنته، وصادر المستوطنون أرضه واقتلعوا، كما قال لي، مئات أشجار الزيتون فيها، وتحمّل الألم بصبر ولم أسمع منه كلمة شكوى أو تذمر، بل فقط كلمات تنمّ عن الإصرار والعزيمة والفخر. رغم مرضه، يؤكّد أنه سيواصل تربية باقي أبناء ابنه الشهيد وبناته ورعايتهم. في عينيه مثل عيني والد جهاد ووالدته، كان الحزن العميق مغلفاً بمظهر يصعب وصفه من الصمود والصلابة الشجاعة.

هذا ما لم يفهمه ولن يفهمه المحتلون الغارقون في أوهامهم التي لن تتحقق أبداً، لأن أصحاب الحق الشرفاء لا يستسلمون.

جرائم كشفت عجز قوانين حرية الصحافة عن توفير الحماية لهم

صحفيو غزة... أصواتٌ لا يمكن إسكاتها ورسائل تُكتب بالدم

حسن اصليح... جيش الاحتلال لاحقه مرتين

نضال الوحيدي... عامان ونصف العام على مصير مجهول

أنس الشريف... مرآة لوجع غزة وصمودها

غزة/ يحيى اليعقوبي:

واجه الصحفيون في غزة خلال عامي الإبادة ظروفا قاسية في أثناء تغطيتهم للأحداث، فلم يعملوا في بيئة محفوفة بالمخاطر فقط، بل كانوا على سلم الأهداف، مع غياب قوانين الحماية الدولية التي يفترض أن تكفل سلامة الصحفيين، والتي كشف الواقع في غزة عن عجزها عن ردع الانتهاكات أو توفير مظلة أمان حقيقية، ما يعكس فشلا في تطبيقها ومحاسبة الاحتلال، ما جعل الصحفيين مكشوفين أمام الاستهداف المباشر والخطر الدائم.

وبالرغم من الاستهداف المتواصل والتحريض والتهديد، لم يترك الصحفيون ميدان التغطية واستمروا في أداء رسالتهم بإصرار، متحلين بشجاعة وإيمان بعدالة قضيتهم وأهمية نقل الحقيقة إلى العالم وكشف جرائم الاحتلال، فكانوا صوتا لا يمكن اسكاته وكاميرا لا يمكن فقأ عينها وقلما لم ينكسر.

وصادف أول من أمس اليوم العالمي لحرية الصحافة إذ أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا اليوم في كانون الأول/ ديسمبر 1993، ومنذ ذلك الحين يتم الاحتفال به في جميع أنحاء العالم بهدف تذكير الحكومات بضرورة احترام التزامها بحرية الصحافة إلى جانب تقييم حالة حرية الصحافة في جميع أنحاء العالم.

وبعد جرائم الاحتلال بحق الصحفيين في غزة، بات هذا اليوم مناسبة لتذكير العالم بتلك القوانين التي كفلت حرية الصحافة ولم تستطع حمايته على الأرض لتبقى حبرا على ورق.

ووفق المكتب الإعلامي الحكومي استشهد 262 صحفيا، وأصيب 420 آخرين بعضهم بإعاقات دائمة وبتر أطراف، واعتقل الاحتلال 50 صحفيا في ظروف قاسية، إضافة إلى 3 مفقودين مصيرهم غير معروف، وهم نضال الوحيدي وهيثم عبد الواحد وأحمد الأغا.

صباح السابع من أكتوبر/ تشرين أول 2023، كان المصور الصحفي نضال الوحيدي (33 سنة) يراقب من سطح منزله الواقع بحي تل الزعتر شمال قطاع غزة مع والده رشقات الصواريخ، لكن تطورات الحدث، جعلته يتصل بسيارته ويحضر معداته ويغادر المنزل عند الساعة التاسعة صباحا متوجها نحو حاجز إيرز/ بيت حانون.

مصير مجهول

وفق شهود عيان، شوهد الوحيدي آخر مرة عند نقطة أمنية فلسطينية قرب الحاجز، فكان يوثق الحدث وجرائم الاحتلال المرتكبة، ليفقد من بعدها الاتصال به، وتمر على العائلة أكثر من عامين ونصف وهي تبحث عن أي معلومة تحسم مصير الذي بات بين ثلاثة صحفيين مفقودين أحدهم كان يرافقهم في تلك المهمة الصحفية.

ويقول والده لصحيفة "فلسطين" في اليوم العالمي لحرية الصحافة: "رسالتي للمنظمات الحقوقية وللصليب الأحمر وكل من يعمل في جمعيات حقوق الإنسان أن يستيقظ ضميرهم. فقدت ابني قبل أكثر من عامين ونصف وانقطع الاتصال به، ولا زلت أناشد القلوب الرحيمة أن يبحثوا عنه وأعتقد أنه بخير وأنه معتقل لدى جيش الاحتلال".

هذا الاعتقاد ليس نابعا من شعور داخلي يسيطر على قلب الأب، بل يعززه شهادات ميدانية وصور وصلته، أهمها صورة لنجله وهو ممدد على الأرض ومعصوب العينين في مركز بمستوطنة "نيتفوت" مع مجموعة من الأسرى، مؤكدًا أنها تعود لنجله من هيئة جسده، دون أن يبلغ رسميا من أي جهة بمصيره ما يزيد وجعه وألمه.

بمشاعر مليئة بالقهر والحنين أضاف: "عندما يغيب عنك ابنك طيلة هذه المدة، فستفتقده، خرج هو وزميله هيثم عبد الواحد أمام عيناي ولم يرجع. مضت كل تلك الفترة بقلق ومتابعة الأخبار، وسؤال المحررين عنه، مع تضارب الشهادات منهم حول مكان وجودهم فبعضهم أخبرني أنه سمعه بغرفة التحقيق بسجن "عسقلان" وتبعت مع محامين من الضفة دون أي نتيجة في معرفة مصيره".

بقيت بعض المعدات التي تركها نضال شاهدةً على مسيرة مهنية حافلة، لكنها تذكر والده يوميًا بلقاءٍ طال انتظاره: "تعلق نضال بالصحافة وكان لديه هواية التصوير منذ صغره، ثم التحق بدبلوم الصحافة بجامعة الأزهر ثم أصبح يعطي دورات، وشارك في تغطية الأحداث ومعظم الحروب ومل بمهنية وحيادية وسافر لعدة دول، كانت شقته التي دمرت مليئة بالجوائز والشهادات والتكريم، معظمها تدمر وبقي جزء من المعدات يذكرني به".

ظروف استثنائية

لم يكن حسن اصليح مجرد صحفي عادي، بل يصفه متابعوه وزملاؤه بأنه أشبه بـ "وكالة إخبارية" شاملة، تميز بالسرعة والدقة، وكانت تجربته في التغطية خلال الحرب امتدادا لرسالته الصحفية، التي جاءت في "ظروف استثنائية وقاسية للغاية، لم تقتصر التغطية على الأحداث الحربية بل شملت قصص المدنيين، الألم الإنساني، وصمود الناس، ما جعل عمله أقرب إلى توثيق حي لمعاناة الناس، واختار أن يكون قريبا من الحدث الذي أجبره على الابتعاد عن أسرته خوفا من أي استهداف.

يوم 7 إبريل/ نيسان 2025 توجه ابن عمه علي اصليح (32 سنة) للنوم في الخيمة المخصصة بمحيط مجمع ناصر الطبي الساعة الثانية عشرة والنصف بعد منتصف الليل بعد تغطية وصفها بالمتعبة وأحداث ووصول شهداء، و لم يمضِ أكثر من نصف ساعة على نومه ليستيقظ علَى صراخ الصحفيين الأربعة الذين كانوا معه في الخيمة وكانوا مصابين.

يروي اصليح لصحيفة "فلسطين": "أصيب زميلي عبد الله العطار في بطنه، ومحمد فايق أبو مصطفى في قدمه، ويوسف سرسك وهو شاب يعمل معنا أصيب في رأسه. كان الدخان كثيفا في الخيمة، كنت في حالة صدمة لا أفهم ماذا يحدث، خرجت من الخيمة، وجدت الخيمة تحترق وصراخ الناس تردد: "حسن حسن" الذي كان في الخيمة المجاورة".

وأضاف وهو يستعيد تفاصيل محفورة في ذاكرته: "شعرت بالقلق فحسن ابن عمتي. كنت في حالة صدمة لم أكن لحظتها أدرك ماذا يحدث حولي. فجأة رأيت الناس تحمل شخصا وجهه مغطى بالدماء ويصرخون حسن. ركضت معهم إلى قسم الطوارئ وأنا مازلت بصدمتي. بعد وصولي للطوارئ تحسست ساقي وجدتها دافئة وتنزف ولم أفهم كيف ذلك. ذهبت للطوارئ وهناك سقطت على الأرض، فأخذني الأطباء والممرضون ليتعاملوا مع حالتي وأنا كل ما أفكر به حسن، وماذا يحدث معه".

وتابع: "طمأنني وقتها أحد الزملاء عن حالته وأنه مصاب ببعض الجروح وأن الاستهداف لخيمة ملاصقة. وتبين لي أن القصف تسبب باستشهاد بعض الزملاء وإصابة 10 آخرين، وأصبت بشظية تحت المعدة وشظية أخرى لها مدخل ومخرج في الفخذ".

في صباح 13 مايو/ أيار 2025 استشهد حسن اصليح بعد قصف إسرائيلي مباشر استهداف قسم الحروق داخل مستشفى ناصر في مدينة خان يونس، كان حسن يتلقى العلاج، فلم تكتف (إسرائيل) ببتر أصابعه، ولا بحرق خيام الصحفيين، فلاحقته إلى سريره الطبي الذي كان ميدانه الأخير.

سبق الاستهداف تعرضه لحملات تشويه ومحاولات نزع المصداقية، ما زاد من حجم الخطر الذي يحيط به، ويتابع: "كان يحدثني باستمرار عن حملات التحريض المستمرة ضده وابتعاد وخوف الناس من الاقتراب او مساعدته سواء في رفح عندما كنا نازحين او بخانيونس".

وفي اليوم العالمي لحرية الصحافة، يؤكد اصليح أن الرسالة الأهم هي أن "الصحافة ليست جريمة، وأن نقل الحقيقة لا يجب أن يكون ثمنه الحياة. يجب حماية الصحفيين، ومحاسبة كل من يستهدفهم، وضمان بيئة آمنة لعملهم. كما أن دعم الصحفيين المستقلين وتقدير دورهم هو جزء أساسي من حماية الحقيقة نفسها".

مرآة غزة

أما أنس الشريف فكان مرآة لوجع غزة وصمودها، لم يترك هو ورفاقه الشهداء محمد قريقع ومؤمن عليوة وإبراهيم ظاهر ومحمد نوفل ومحمد الخالدي الميدان الذي استشهدوا في مساء 10 آب/ أغسطس 2025 بقصف خيمة قناة الجزيرة بجوار مستشفى الشفاء وتناثر الشظايا على الخيام المجاور، لتظل أصواتهم وبقع دمائهم المتناثرة على الأرض والجدران وبقايا طعامهم وفراشهم شاهدة على تلك المجزرة الدامية، وهي شبيهة بالمجازر التي وثقوها بعدساتهم.

في وصية نشرت بعد استشهاده كتب أنس كلمات لا زالت "يعلم الله أنني بذلت كل ما أملك من جهد وقوة لأكون سنداً وصوتاً، لأبناء شعبي. عشت الألم في كل تفاصيله، وذقت الوجع والفقد مراراً، ورغم ذلك لم أتوان يوماً عن نقل الحقيقة كما هي، بلا تزوير أو تحريف. أوصي بفلسطين، درة تاج المسلمين ونبض قلب كل حر في هذا العالم".

تعلم مصعب الشريف وهو صحفي صاعد الكثير من تجربة عمه الشهيد، بعدما لازمه خلال مسيرة تغطية استثنائية في محافظة شمال القطاع ومدينة غزة، رافقه في محطات كثيرة ليكمل الشاب الصغير رسالة عمه، متنقلا بين المستشفيات وناقلا لصور المأساة في رسالة واضحة أن "دماء الصحفيين الشهداء" تلقي أمانة إضافية على عاتق زملائه بمواصلة نقل الحقيقة.

يقول مصعب لصحيفة "فلسطين" عن أكثر الأشياء التي لا ينساها لعمه أنس رفضه الانصياع للتهديدات الإسرائيلية التي سبقت استهدافه: "الكثير من الأشخاص طلبوا منه التخفي داخل المشفى أو في شقة بعيدا عن العمل، لكنه أصر على البقاء في خيمته. سمعته يقول في رفضه مغادرة الخيمة: "أنا عايش في هاي الخيمة وبدي أموت فيها زي زي الناس"، فعشنا في هذه الخيمة بمستشفيات: كمال عدوان والمعمداني والشفاء، وكان مصرا على التغطية ولو بالخيمة".

خرج ولم يعد... مؤمن أبو جزر في عداد المفقودين منذ أكتوبر 2024

غزة/ مريم الشوبكي:

تحوّلت رحلة قصيرة لجلب بعض الأغراض الشخصية إلى لغز مفتوح على المجهول، بعدما اختفى الفتى مؤمن أبو جزر دون أي أثر، تاركًا عائلته في مواجهة انتظار ثقيل وأسئلة بلا إجابة. فمنذ خروجه في أكتوبر/تشرين الأول 2024، لم يصل أي خبر عنه، في واحدة من عشرات قصص الفقد التي خلّفتها الحرب في قطاع غزة.

في صباح 17 أكتوبر/تشرين الأول 2024، غادر مؤمن محمود محمد أبو جزر (17 عامًا) مكان نزوح عائلته في منطقة المواصي، متجهًا نحو منزلهم في رفح لإحضار بعض أغراضه، وفي مقدمتها حاسوبه المحمول. لم يكن أحد من أفراد عائلته يعلم بنيته تلك، لتكون تلك الخطوة بداية اختفائه.

خروج بلا وداع

كانت العائلة قد نزحت قبل أشهر من منزلها في رفح إلى منطقة قرب دوار العودة. يقول شقيقه محمد: "خرج مؤمن في التاسعة صباحًا، ولم نكن نعلم إلى أين يتجه. علمنا لاحقًا أنه كان يريد إحضار بعض أغراضه من المنزل".

بعد ساعات، بدأ القلق يتسلل إلى العائلة، خاصة مع خطورة الطريق بين مناطق النزوح ورفح، التي كانت تشهد عمليات عسكرية مكثفة.

يضيف شقيقه: "شاهده أحد أقاربنا قبل دوار الخربة، فسأله إلى أين يذهب، فأجابه: إلى المنزل. حاول منعه بسبب خطورة الطريق، لكنه أكمل طريقه عبر شارع آخر... ومنذ تلك اللحظة اختفى".

في ذلك اليوم، كانت رفح تشهد اجتياحًا عسكريًا واسعًا، مع انتشار الآليات وعمليات تمشيط واعتقالات ميدانية. ويشير محمد إلى أن إعلان اعتقال عدد من الشبان في الليلة نفسها عزّز مخاوف العائلة من أن يكون مؤمن بينهم.

بحث بلا نتيجة

في اليوم الثالث، تمكن شقيقه من الوصول إلى المنزل رغم المخاطر، فوجده متضررًا جزئيًا، دون أي أثر يدل على وجود مؤمن.

يقول: "فتشنا المنزل والمحيط، لم نجد ملابس ولا آثار دماء... لا شيء يدل عليه".

كررت العائلة البحث عدة مرات، وفتّشت المنطقة المحيطة، لكنها لم تعثر على أي خيط يقود إليه.

لم تتوقف رحلة البحث عند هذا الحد، إذ تنقلت العائلة بين المستشفيات ومراكز الإيواء، وتواصلت مع جهات دولية، كما سألت أسرى مفرجًا عنهم.

"كنا نسأل كل من يخرج من الأسر... بعضهم قال إن وجهه مألوف، لكن دون تأكيد"، يقول شقيقه.

وبالرغم من محاولات الاستفسار من جهات مختلفة، لم تتلقَّ العائلة أي معلومات واضحة عن مصيره.

لا وجود في القوائم

مع مرور الوقت، تعاظمت المخاوف، خاصة مع غياب اسم مؤمن عن قوائم الشهداء والأسرى. وحتى عند تسليم جثامين، كانت العائلة تتحقق باستمرار دون جدوى.

"كنا نتفقد كل جثمان، على أمل أن نجد له أثرًا... لكن دون نتيجة"، يضيف محمد.

اليوم، تعيش العائلة في منطقة المواصي قرب جامعة الأقصى، ولا تزال رحلة البحث مستمرة رغم مرور أشهر على اختفائه.

"لا نعرف إن كان حيًا أم لا... لكننا لن نتوقف عن البحث"، يختم شقيقه.

هكذا، يبقى مؤمن أبو جزر حاضرًا في ذاكرة عائلته، غائبًا عن الواقع، وقصته شاهدًا مؤلمًا على مصير مجهول يلاحق عشرات المفقودين في غزة، حيث لا إجابات حاسمة، ولا نهاية واضحة للانتظار.

الأخيرة

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN

FELESTEENONLINE

الثلاثاء 17 ذو القعدة 1447هـ 5 مايو/ أيّار
Tuesday 5 May 2026

WWW.FELESTEEN.PS

الاحتلال يفرج عن 3 أسرى من غزة

غزة/ فلسطين:

أفرجت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أمس، عن 3 أسرى من قطاع غزة عبر طواقم اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وصلوا إلى مستشفى شهداء الأقصى بمدينة دير البلح وسط قطاع غزة.

والمحررون هم: المحرر كمال عباس الحوراني (64 عامًا): من سكان حي تل الهوا بمدينة غزة، وكان محتجزاً في سجن "عوفر"، والمحرر عبد الرحمن رفقي الغليظ (62 عامًا): من سكان مخيم جباليا شمال القطاع، وكان محتجزاً في سجن "عوفر"، والمحرر أحمد إسماعيل أبو عمرة (26 عامًا): من سكان مدينة دير البلح، وكان محتجزاً في سجن "عوفر".

واعتقل جيش الاحتلال المئات من سكان القطاع خلال حرب الابادة التي استمرّت ما يقارب 3 أعوام.

ورقة موقف: تعيين ممثل خاص للرئيس الفلسطيني يفتقر لأساس قانوني

غزة/ فلسطين:

خلصت ورقة موقف قانونية إلى أن تكليف "ممثل خاص" للرئيس، في السياق الفلسطيني يفتقر إلى أساس قانوني واضح في حال تجاوزه الإطار البروتوكولي الخارجي، محذرة من تداخل الصلاحيات مع المؤسسات الرسمية للدولة ومنظمة التحرير. وبينت الورقة الصادرة، أمس، أن المادة (40) من القانون الأساسي وقانون السلك الدبلوماسي لعام 2005 يحصران صلاحيات الرئيس في تعيين ممثلي فلسطين بالخارج. وأكدت خلو المنظومة القانونية الفلسطينية من نصوص تشرع تعيين "ممثلين خاصين" لمهام داخلية أو تنفيذية.

وشددت الدراسة على أن غياب التنظيم القانوني لهذه التعيينات، خاصة عند تكليف أفراد من العائلة بمهام سيادية، يثير مخاطر تتعلق بنزاهة الحكم والإخلال بمبدأ سيادة القانون، فضلاً عن إضعاف الفصل بين السلطات في ظل غياب الرقابة التشريعية. ودعت ورقة الموقف إلى ضرورة حصر هذه التعيينات في الإطار البروتوكولي البحت، ووضع إطار قانوني يحدد بوضوح نطاق مهام وصلاحيات "الممثل الخاص"، مع ضمان تفعيل الرقابة والشفافية لمنع تضارب المصالح والحفاظ على الحوكمة الرشيدة في إدارة الشأن العام.

ترك عائلته لإنقاذ غزة فواجه التعذيب... موجة تفاعل تتضامن مع الناشط البرازيلي أفيلا

الكويت/ قدس برس:

أثار قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي تمديد اعتقال الناشط البرازيلي تياغو أفيلا، أحد أبرز المشاركين في "أسطول الصمود" المتجه إلى قطاع غزة، موجة واسعة من ردود الفعل الحقوقية والإعلامية على مواقع التواصل الاجتماعي، وسط اتهامات متصاعدة للاحتلال بممارسة القمع والتنكيل بحق الناشطين الدوليين.

وفي هذا السياق، قال الناشط تامر إن "أفيلا، الذي شارك ثلاث مرات في أساطيل بحرية لكسر الحصار عن غزة، أصبح هدفًا مباشرًا للمنظومة الإسرائيلية"، مشيرًا إلى أنه "تعرض خلال احتجازه للعزل الانفرادي وأصيب بأمراض جلدية، فيما يتعرض حاليًا، إلى جانب الناشط سيف أبو كشك، لتعذيب جسدي ونفسي ممنهج".

وأكد في منشور له عبر حسابه على منصة "إكس" أن الاحتلال يسعى إلى كسر إرادة أفيلا وردعه عن مواصلة نشاطه في تحدي الحصار البحري المفروض على القطاع.

من جهته، أوضح الكاتب علاء شعث أن "أفيلا لم يتراجع رغم الاعتقال المتكرر والاعتداءات العنيفة التي تعرض لها"، لافتًا إلى أنه أبحر نحو غزة ثلاث مرات، وفي كل مرة كان يواجه الاعتقال والضرب والترحيل، قبل أن يعود مجددًا بإصرار لافت".

وأضاف شعث في منشور له عبر حسابه على منصة "إكس" أن ضباطًا في جيش الاحتلال هددوه بكسر جسده لمنعه من الإبحار مجددًا، في مشهد يعكس مستوى العنف الممنهج الذي يُمارس ضد النشطاء الدوليين، مقابل صمت أو تبرير من بعض الأصوات العربية.

بدوره، اعتبر الناشط الإعلامي خالد صافي في منشور له عبر حسابه على منصة "إكس" أن "قصة أفيلا تمثل نموذجًا إنسانيًا لافتًا، إذ ترك عائلته وقطع آلاف الأميال للمشاركة في مهمة إغاثية تهدف إلى إدخال الغذاء للمحاصرين في غزة، لكنه قوبل بالاعتقال والإهانة، بل واتهامات بالانتماء إلى جماعات متطرفة"، معتبرًا أن "جريمته الوحيدة هي التمسك بالإنسانية"، متسائلًا: "أي حقبة مظلمة تعيشها البشرية؟".

وكانت محكمة "إسرائيلية" قد قررت أول من أمس، تمديد احتجاز البرازيلي تياغو أفيلا والناشط الإسباني من أصول فلسطينية سيف أبو كشك، بعد اعتراض أسطول الصمود في المياه الدولية قرب اليونان، في خطوة وصفتها كل من إسبانيا والبرازيل بأنها غير قانونية.

وكشفت السفارة البرازيلية في "تل أبيب" أن أفيلا تعرض لاعتداء عنيف خلال احتجازه، ما يهدد بفقدان البصر في عينه اليسرى.

وفي رد مباشر على ما وُصف بـ"قرصنة الاحتلال" لسفن الإغاثة، أعلنت اللجنة الدولية لكسر الحصار عن غزة إطلاق أربع سفن جديدة ضمن تحالف "أسطول الحرية"، هي: (عدالة، بيرسيفرانس، الأقصى، لينا النابلسي)، انطلقت من مدينة سيراكوزا الإيطالية وعلى متنها 30 ناشطًا من 12 دولة، في خطوة تؤكد تصاعد الإصرار الدولي على كسر الحصار المفروض على غزة.

ويأتي هذا التحرك عقب الهجوم "الإسرائيلي" على سفن مدنية غير مسلحة في المياه الدولية قرب جزيرة كريت في 29 نيسان/أبريل الماضي، على بعد أكثر من 600 ميل بحري من السواحل، في حادثة اعتُبرت انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي وترقى إلى مستوى القرصنة وإرهاب الدولة في عرض البحر، ضمن نمط متكرر من الاعتداءات التي تجري وسط صمت دولي متواصل.

وأكدت اللجنة أن استمرار المبادرات البحرية، بالتوازي مع الحراك الشعبي العالمي، يعكس تنامي دور المجتمع المدني الدولي في مواجهة سياسة الإفلات من العقاب، ورفضًا متزايدًا لتطبيع جرائم الحرب واستهداف النشطاء السلميين، خاصة في ظل التهديدات "الإسرائيلية" المتواصلة بتصعيد الحرب على غزة.

كما أشادت بحملة "100 ميناء، 100 مدينة" في إيطاليا، التي تسعى إلى توسيع دائرة التضامن الشعبي ونقل رسالة كسر الحصار إلى المجتمعات الدولية.

وشددت اللجنة على أن الإبحار نحو غزة يمثل رسالة سياسية وأخلاقية مفادها أن الشعب الفلسطيني ليس وحده، وأن الجهود الدولية مستمرة لكسر الحصار وفضح الانتهاكات ومحاسبة المتورطين فيها.

ويُعد تياغو أفيلا من أبرز النشطاء الدوليين في هذا المجال، إذ كرّس أكثر من عقدين من حياته لدعم القضية الفلسطينية، وكان عضوًا في لجنة قيادة "أسطول الحرية"، كما شارك في تنسيق سفن تضامنية عدة، بينها سفينة "مادلين" التي اعترضها الاحتلال في حزيران/يونيو 2025 واعتقل من على متنها 12 ناشطًا قبل ترحيلهم.

يُذكر أن تحالف "أسطول الحرية" يضم منظمات مجتمع مدني من مختلف أنحاء العالم، ويعمل منذ عام 2010 على كسر الحصار البحري المفروض على غزة، امتدادًا لمبادرات "حركة غزة الحرة" التي بدأت رحلاتها عام 2008.

وتأتي هذه التطورات في ظل استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة منذ عام 2007، وما رافقه من تداعيات إنسانية كارثية، حيث يعيش مئات الآلاف بلا مأوى بعد تدمير واسع للمنازل والبنية التحتية، وسط أزمة صحية وإنسانية غير مسبوقة تفاقمت مع استمرار العدوان، التي أوقعت عشرات الآلاف من الضحايا بين قتيل وجريح.

إنفوجرافيك